جامعة امحمد بوقرة- بومرداس

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

جامعة امحمد بوقرة- بومرداس
المكتبة
كلية الحقوق و العلوم السياسية

جامعة امحمد بوقرة- بومرداس
المجلس العلمي
كلية الحقوق و العلوم السياسية
المجلس العلمي
حدوم كمال

مطبوعة محاضرات في مقياس

نظريات التكامل والاندماج

موجهة لطلبة السنة الثالثة

تخصص: علاقات دولية

جامعة بومرداس
كلية الحقوق و العلوم السياسية
المكتبة
رقم الجرد: M.53

إعداد الدكتور: حمياز سمير، أستاذ محاضر "أ"

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

برنامج المحاضرات

- ❖ **المحاضرة الأولى: الإطار المفاهيمي للتكامل**
- ❖ **المحاضرة الثانية: أنماط ومستويات التكامل**
- ❖ **المحاضرة الثالثة: النظرية الفيدرالية والكونفيدرالية**
- ❖ **المحاضرة الربعة: النظرية الوظيفية والوظيفية الجديدة**
- ❖ **المحاضرة الخامسة: النظرية الاتصالية**
- ❖ **المحاضرة السادسة: المقاربة المؤسساتية الجديدة والاعتماد المتبادل**
- ❖ **المحاضرة السابعة: المقاربة ما بين الحكومية**
- ❖ **المحاضرة الثامنة: الإقليمية والإقليمية الجديدة**
- ❖ **المحاضرة التاسعة: الإقليمية والعولمة بين التكامل والتعارض**
- ❖ **المحاضرة العاشرة: التجارب الرائدة في الترتيبات التكاملية التقليدية: الإتحاد الأوروبي نموذجا**
- ❖ **المحاضرة الحادية عشر: التجارب الرائدة في الترتيبات التكاملية الجديدة "الإقليمية الجديدة": رابطة دول جنوب شرق آسيا "الآسيان" نموذجا**

جامعة أمحمد بوقرة-بومرداس
المجلس العلمي
كلية الحقوق و العلوم السياسية

مقدمة:

احتلت نظريات التكامل والاندماج حيزا هاما في التنظير في حقل العلاقات الدولية، وقد حظيت ظاهرة الوحدة والتكامل منذ القدم، باهتمام واسع النطاق من طرف الباحثين وصناع القرار على حد سواء.

جامعة أمحمد بوقرة-بومرداس
المكتبة
كلية الحقوق و العلوم السياسية

بيد أن المحاولات التنظيرية لمفهوم التكامل لم يتم تناولها والتأصيل لها، إلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبخاصة في سنوات الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، وذلك بالتزامن مع بروز ظاهرة الإقليمية التي تعبر عن اتجاه العلاقات الدولية نحو نمط جديد من التنظيم الدولي القائم على أهمية تفعيل التعاون والبحث عن المصالح المشتركة بغية تحقيق التنمية والحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

من هذا المنطلق، أصبحت نظريات التكامل والاندماج أحد الطروحات الأساسية في العلاقات الدولية، وبخاصة أن مفهوم التكامل مرتبط بأحد أهم انشغالات المجتمعات والأمم المتمثلة في البحث عن كيفية تحقيق قيم السلم، التعايش والرفاه الاقتصادي في ظل التركيبة الفوضوية التي تطبع النظام الدولي.

الملاحظ أنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وبشكل أخص في عصر العولمة أصبحت الإقليمية ليست فقط خيارا وإنما حتمية إستراتيجية لمواجهة التحديات الجديدة التي تفرزها العلاقات الدولية، وبهذا شهدت مختلف مناطق العالم توجها كبيرا لبناء الترتيبات التكاملية، سواء في الدول المتقدمة أو النامية.

وقد أسهم نجاح وانتشار التجربة التكاملية الأوروبية إلى حد كبير في إلهام وتحفيز الكثير من مناطق العام للمبادرة في بناء التجارب التكاملية في جميع المجالات الاقتصادية، السياسية، والأمنية...الخ.

تأسيسا على ما سبق، يكتسي مقياس نظريات التكامل والاندماج أهمية بالغة، خصوصا وأن الأهداف المتوخاة من وراء هذه المحاضرات، تتمحور بالأساس، حول تزويد الطالب بالمفاهيم والنظريات الأساسية حول ظاهرة التكامل الدولي، فضلا عن التطرق إلى دراسة بعض التجارب التكاملية الناجحة، ضف إلى ذلك إكساب الطالب قاعدة معرفية (رصيد معرفي) تجعله قادر على فهم وتحليل ظاهرة التكتلات الإقليمية والترتيبات التكاملية التي ظهرت في مختلف مناطق العالم، والتي أصبحت سمة جوهرية تطبع النظام العالمي المعاصر.

المحاضرة الأولى

الإطار المفاهيمي للتكامل

تمهيد:

يشكل التكامل أحد المفاهيم المحورية في العلاقات الدولية، وبخاصة أن هذا المفهوم يعبر عن البعد التعاوني لهذه العلاقات، كما تتسم الظاهرة التكاملية بأنها ظاهرة معقدة ليس فقط بحكم تعدد التعاريف التي قدمت بشأنها، وإنما أيضا بالنظر إلى تعدد أهدافها وأشكالها..، فضلا عن تداخلها مع العديد من المفاهيم المشابهة، كالتكتل، الاندماج، التعاون...الخ.

أولا: تأصيل مفهوم التكامل

تنطوي أدبيات العلاقات الدولية على تعاريف متعددة ومختلفة بشأن ظاهرة التكامل، وهذا الاختلاف لا يرجع فقط إلى الطبيعة المعقدة والمركبة التي تميز الظاهرة التكاملية، وإنما أيضاّ إلى اختلاف الباحثين حول مؤشرات التكامل.[1]

يرجع المدلول اللغوي للتكامل إلى كلمة ذات أصل لاتيني وهي Integritas التي تعني تجميع الأشياء وربط الأجزاء المفصولة والتنسيق بينها بحيث يصبح بعضها يكمل البعض الآخر.[2]

أما من الناحية الاصطلاحية فقد تعددت التعاريف التي قدمت للتكامل ولعل أهمها تعريف **إيرنست هاس** الذي عرفه على أنه "العملية التي يتم بواسطتها نقل الولاءات

---

[1] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي، بيروت: كاظمة للنشر و الترجمة والتوزيع ،1891، ص 298.

[2] زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة**، طرابلس: دار الرواد، طرابلس، 2002، ص243.

والنشاطات لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول الأعضاء."[1]

في حين يرى **دافيد ميتراني**، "أن التكامل هو انتهاج خطوات عملية تدريجية تبدأ من مستوى لقاعدة وتنتهي عند القمة Botten up بحيث أن التركيز على التعاون في قطاع واحد من المجالات لاجتماعية والاقتصادية كخطوة أولى سيؤدي بدوره إلى تعميم التعاون في بقية القطاعات الأخرى من خلال ظاهرة الانتشار والتعميم Ramification أو Spill Over، إذ أن التعاون في ذلك القطاع جاء نتيجة للشعور بالحاجة لهذا التعاون الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى بروز حاجات جديدة ومن ثم تشجيع المسؤولين والدفع بهم نحو التعاون في قطاعات أخرى بحكم تشابك وتداخل القطاعات المختلفة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية."[2]

أما **ليون ليندبرغ** فقد عرفه بأنه "العملية التي تجد الدولة فيها نفسها راغبة أو عاجزة في إدارة شؤونها الداخلية أو الخارجية باستقلالها في بعضها البعض، وتسعى بدلا من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة أو تفوض أمرها لمؤسسة أو منظمة جديدة، أو هي العملية التي تقتنع من خلالها مجموع المجتمعات السياسية بتحويل نشاطاتها إلى مركز جديد."[3]

بينما ذهب **كارل دويتش** لتعريفه على أنه "الحالة التي تمتلك فيها جماعة معينة تعيش في منطقة معينة شعورا كافيا بالجماعية وتماثلا في مؤسساتها الاجتماعية وسلوكها الاجتماعي إلى درجة تتمكن فيها هذه الجماعات من التطور بشكل سلمي،أي حالة يحل فيها أفراد مجتمع واحد خلافاتهم سلميا بدون اللجوء إلى العنف."[4]

---

[1] Ernest Haas, **The Uniting of Europe: political, social, and economic forces 1950-1957**, Londres: Stanford University Press, 1960, p.16.

[2] زايد عبيد الله مصباح، **المرجع السابق**، ص ص250-251.

[3] جيمس دورتي، رويرت بالستغراف، **المرجع السابق**، ص272.

[4] عامر مصباح، **نظريات تحليل التكامل الدولي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص17.

أما **أميتاي أتزيوني** يعتبر أن التكامل "هو تلك الحالة التي ترمي إلى تحقيق التوحيد السياسي الذي يلي التكامل."[1]

بينما **جوهان جالتونج**، يعرف التكامل بأنه "العملية التي يتم بواسطتها اجتماع عضوين أو أكثر من أعضاء المجموعة الدولية ليكونوا كيانا جديدا وعند اكتمال هذه العملية فإنه يمكن القول أننا أمام حالة تكامل وفي المقابل إذا انقسم طرف إلى طرفين أو أكثر فإننا عند انتهاء الانقسام نكون أمام حالة تفكك أو انحلال. "[2]

أما **بيلا بيلاسا** فيعرف التكامل بأنه "عملية تتضمّن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الإقليمية المنتمية إلى دول مختلفة، ويرى بأنّ التكامل يتميز بانتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية."[3]

تأسيسا على ما سبق، يمكن الخروج بتعريف إجرائي للتكامل على أنه يعبر عن قدرة أي مجموعة كانت في التأكيد عن عزمها وإرادتها في تقليص كل الفوارق والاختلافات وتوحيد جهودها من أجل تحقيق المصلحة المشتركة حيث تقبل بإقامة أجهزة مركزية وتسلم لها جزء من صلاحياتها.

وتجدر الإشارة أن اختلاف الباحثين في تحديد مفهوم التكامل نتج عنه بروز اتجاهين أساسيين:

- **الاتجاه الأول:** يعتبر التكامل مسار وعملية تنطوي على عدة مراحل.

---

[1] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر: دار الخلدونية، 2001، ص248.

[2] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **المرجع السابق**، ص ص272-273.

[3] محمد سمير عياد، **التكامل الدولي: دراسة في النظريات والتجارب**، الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص15.

❖ **أما الاتجاه الثاني:** فيرى أن التكامل مجرد مرحلة نهائية ويتحقق كحالة لا مسار طويل ذو مستويات ومحطات مختلفة.[1]

ثانيا: التكامل والمفاهيم الأخرى

ينطوي مفهوم التكامل على قدر كبير من التداخل مع مفاهيم أخرى مشابهة ولعل أهمها:

1. الاندماج:

يعتبر مرحلة متقدمة وأخيرة في المسار التكاملي، حيث يعبر عن ذوبان وانصهار الأطراف التي دخلت هذا المسار وأصبحت كيانا واحدا، أي تنتهي حدود سيادة الدول والأطراف المعنية بهذا المسار. بمعنى تحقيق أعلى مستوى ممكن من التلاحم بين الدول التي دخلت في العملية التكاملية لتشكل شخصية معنوية، كما أن آثار الاندماج تتجاوز الجانب الاقتصادي لتؤثر في الجانب السياسي والاجتماعي.

2. التعاون:

يشير مفهوم التعاون إلى ذلك الارتباط والتنسيق في ميدان معين أو في مجالات متعدد كالاقتصاد والسياسة والأمن، وقد يكون التعاون ثنائي أو متعدد الأطرف تشارك فيه أكثر من دولتين.[2]

والتكامل يختلف عن التعاون، حيث يشير الأخير إلى احتفاظ كل بلد بسيادته واستقلاليته في حين يكون هناك تنازل عن جزء من السيادة في المسار التكاملي، لأنه ينشئ وحدة مؤسساتية جديدة، في حين لا ينشئ التعاون بالضرورة وحدة جديدة، كما أن

---

[1] **نفس المرجع**، ص10.

[2] عمار تكسانة، **التجربة التكاملية الأوروبية ومغزاها للتكامل العربي**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013، ص22.

التعاون قد يكون جزءا ومرحلة أولى تحضيرية للتكامل، ويمكن أن يؤدي في الأخير إلى تحقيق الاندماج. كما قد تكون هنالك علاقات تعاونية ولكن لا تؤدي بالضرورة إلى التكامل والاندماج.

كما أن التعاون يكون بين أنظمة اقتصادية واجتماعية مختلفة، عكس التكامل الذي يكون بين دول تتميز بالتجانس الاقتصادي والسياسي...الخ.

3. الشراكة:

يقصد بالشراكة، ذلك الاتفاق الذي ينشأ بين بلدين أو أكثر في مجال معين أو مجالات متعددة بطريقة لا تؤدي إلى نوع من البناء المؤسساتي، بل الغرض منها هو بلوغ أهداف محددة كما تعتبر وسيلة لتقريب سياسة الأطراف من أجل تحقيق درجة ملائمة من تسمح بالدخول في التكامل.

4. التكتل:

يعتبر التكتل مفهوم ظرفي وضيق في مجال معين، وهو في حد ذاته آلية مهمة في مسار التكامل وعادة ما يكون التكتل في المجال الاقتصادي.

وهناك من يرى أن التكتل يعبّر عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة والتي تجمعها مصالح اقتصادية مشتركة أو متبادلة، بهدف تعظيم تلك المصالح والوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول.[1]

[1] **نفس المرجع**، ص18.

5. التحالف:

يشير مفهوم التحالف 'إلى تلك العلاقة التعاقدية بين دولتين أو أكثر يتم من خلالها اتخاذ خطوات وتدابير الدعم المتبادل في حالة حدوث حرب، وقد ينتهي التحالف بانتهاء الهدف الذي أنشأ من أجله.[1]

ثالثا: أهداف وشروط التكامل

ينطوي التكامل على العديد من الأهداف كما أن تحقيق التكامل يقتضي توفر مجموعة من الشروط والمتطلبات.

1. أهداف التكامل:

تهدف الدول من خلال العملية التكاملية إلى تحقيق أهداف متعددة، ومن ذلك:

أ. الأهداف الأمنية:

تعتبر مسألة حل النزاعات القائمة بين الدول من أهم دوافع وأهداف التكامل، ففي حالة نشوب نزاع إقليمي داخل إطار التكامل تتكفل الدول الأطراف بحل النزاع وعدم تكراره، كما أن الدول المنخرطة في العملية التكاملية تجمعها مصالح اقتصادية مشتركة لا يمكن أن تضحي بها من خلال الحرب، ولذلك فالدول المنخرطة في التكامل هي مستعدة لصناعة السلام أكثر من استعدادها لصناعة الحروب. فعلى سبيل المثال، ساهم التكامل الأوروبي في احتواء العداء الفرنسي الألماني وعمل على تقليل المنافسة التاريخية بينهما.

[1] عماد جاد، **حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة**، (ط2)، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2010، ص30.

ومن جهة أخرى، قد يهدف التكامل لمواجهة خطر خارجي، إذا هناك العديد من الأمثلة التاريخية على هذا التكامل، ومن ذلك هولندا التي كانت عبارة عن مقاطعات تكافلت فيما بينها لمواجهة الخطر الإسباني في القرن السادس عشر.

ب. الأهداف الاقتصادية:

يهدف التكامل إلى ربط جسور التعاون بين الأطراف المختلفة بغية تسهيل عملية النهوض الاقتصادي واستغلال الإمكانيات الاقتصادية للدول الأخرى في التكامل، فضلا عن الحصول على مزايا الإنتاج الكبيرة واتساع حجم السوق، ومزايا التخصص وتقسيم العمل...الخ.[1]

كما يهدف التكامل إلى تعظيم القوة الاقتصادية، وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى التجربة التكاملية الأوروبية التي ساهمت بشكل كبير في تعزيز القوة الاقتصادية للإتحاد الأوروبي وجعلت منه قطبا وازنا في الاقتصاد العولمي.

ت. الأهداف السياسية:

لقد ظهرت جليا الأهداف السياسية للتكامل في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث وجدت بعض الدول الصغير نفسها أمام نظام عالمي ثنائي القطبية وبين قطبين قويين فلجأت إلى التكامل والتكتل بغية التأثير في النظام العالمي، وهنا تجدر الإشارة إلى منظمة المؤتمر الإسلامي، حركة عدم الانحياز...الخ.[2]

---

[1] عمار تكسانة، **المرجع السابق**، ص25.

[2] جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات**، القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005، ص ص98-99.

2. شروط ومتطلبات التكامل:

إن تحقيق التكامل يستدعي توفر مجموعة من الشروط والمتطلبات ومن ذلك:[1]

- ✓ **التجانس والتماثل:** من خلال العمل على خلق أنساق سياسية واقتصادية واجتماعية متشابهة باعتبار هذا التناسق يساعد على تحقيق التكامل.
- ✓ **المنفعة المتبادلة:** أي المكاسب المتبادلة تشكل دافع لدى الأطراف لتحقيق التكامل.
- ✓ **علاقات ملائمة:** بمعنى توفر الحد الأدنى من العلاقات السياسية والاقتصادية وتخطي ما هو موجود من خلافات و تنافس بين الدول.
- ✓ **تحديد التكاليف:** حيث يتوجب على الأطراف الساعية للتكامل أن تقدر مدى قدرتها على تحمل التكاليف المترتبة عن التكامل.
- ✓ **الإرادة السياسية:** بمعنى أن يكون لدى أطراف العملية التكاملية إرادة قوية تسمح لهم بتجاوز خلافاتهم السياسية للاستفادة من المكاسب التي يحققها التكامل.
- ✓ **أهمية التكامل في حد ذاته:** وبخاصة أنه يحق الكثير من المنافع للأطراف وعلى جميع الأصعدة الاقتصادية، الأمنية والسياسية..، ضف إلى ذلك أهمية الانتماء والتقارب الديني والقيمي والخضاري...الخ.
- ✓ **العوامل والمؤثرات الخارجية:** حيث يمكنها أن تلعب دورا مهما في دفع الدول نحو التكامل والوحدة من أجل الوقوف في وجه المخاطر الخارجية.

ومن جهته، ذهب **فيليب جاكوب** إلى تحديد مجموعة من العوامل لتحقيق التكامل، ومن ذلك:

- **التقارب:** أي أن الشعوب المتجاورة جغرافيا مؤهلة أكثر للتكامل والوحدة.

---

[1] **نفس المرجع**، ص ص 101-102.

- **التعامل المتبادل:** بمعنى أن صلابة التكامل يقاس بمدى التعاملات بين الأطراف.
- **المعرفة المشتركة والتقارب الذهني:** كلما زاد التقارب الذهني كلما تدعم التكامل.
- **الروح الجماعية:** كلما زادت رغبة الأطراف في العمل الجماعي والمشاريع المشتركة كلما نجح التكامل.
- **الإطار البنيوي:** أي كلما كانت المشاركة أكبر في اتخاذ القرار ،كلما ازداد التكامل تماسكا.
- **السيادة:** كلما تشبثت الأطراف بالسيادة كلما ضعف التكامل.[1]

خلاصة:

تأسيسا على ما سبق، يتضح أن التكامل ظاهرة معقدة صعبة التعريف بسبب عدم وجود اتفاق عام حول مؤشرات التكامل، فضلا عن تداخل هذا الأخير مع مفاهيم مشابهة مثل، الاندماج، التعاون، التكتل..، كما أن العملية التكاملية متعددة الأهداف والشروط. وبوجه عام فإن العملية التكاملية تعكس في جوهرها ثلاث مراحل أساسية:

- ❖ **المرحلة الأولى:** يتم فيها تكثيف التفاعلات بين مختلف الأطراف في العملية التكاملية وتنويعها وتوسيعها.
- ❖ **المرحلة الثانية:** من خلال الاعتماد المتبادل حيث تصبح الأطراف المتكاملة غير قادرة على الاستغناء عن بعضها البعض.
- ❖ **المرحلة الثالثة:** وهي مرحلة الاختراقية، حيث تنتفي كل الحواجز بين الأطراف المتكاملة.

[1] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **المرجع السابق**، ص ص300-301.

جامعة أمحمد بوقرة-بومرداس
المجلس العلمي
كلية الحقوق و العلوم السياسية

المحاضرة الثانية

أنماط ومستويات التكامل

تمهيد:

تتخذ العملية التكاملية عدة أنماط، فقد تكون اقتصادية وهو النمط التكاملي الأكثر شيوعا واتساقا مع العولمة، أو سياسية وهو ما يتجلى بالأساس في النماذج الفيدرالية والكونفيدرالية، أو حتى أمنية كما هو الحال بالنسبة للأحلاف والجماعات الأمنية...، كما ينطوي التكامل على عدة مستويات داخلية، إقليمية وعالمية، بيد أن هذا الأخير، أي المستوى العالمي للتكامل صعب التحقيق بحكم تمسك الدول بالسيادة.

أولا: أنماط التكامل:

إن العملية التكاملية تتخذ عدة أنماط، ومنها:

1. التكامل الاقتصادي:

لقد ذهب **بيلا بيلاسا** إلى تعريف التكامل الاقتصادي على أنه مسار يتضمن مجموعة من التدابير و الإجراءات المصممة خصيصا من أجل تقليص التمييز بين الوحدات الاقتصادية التي تنتمي إلى دول مختلفة.[1] وهي حالة شؤون State of Affairs تعبر عن غياب أنماط التمييز المختلفة بين الاقتصاديات الوطنية.

ويمر التكامل الاقتصادي بعدة مراحل ومن ذلك:

- منطقة التجارة الحرة Free Trade Zone حي يتم إزالة الرسوم و الحصص بين الدول الأعضاء، لكن نظام التعريفات و الحصص مع الدول غير الأعضاء يبقى قائما.

---

[1] بيلا بالاسا، **نظرية التكامل الاقتصادي**، ترجمة: رشيد البراوي، القاهرة: دار النهضة، 1964، ص10.

- الاتحاد الجمركي Custom Union، وهي منطقة تجارة حرة تتبنى نظام حصص و تعريفات جمركية مشتركة مع الدول غير الأعضاء.
- السوق المشتركة Common Market، وهي اتحاد جمركي يرفع الحواجز غير الجمركية المفروضة في التجارة، كما يرفع القيود عن حركة الأفراد و السلع.
- الاتحاد الاقتصادي Economic Union، حيث تلجأ الدول الأعضاء إلى تنسيق السياسات الاقتصادية لوطنية، بهدف تجاوز الفوارق الناجمة عن ذلك الاختلاف الناجم عن تباين السياسات لاقتصادية.
- التكامل الاقتصادي الكامل، حي يتم توحيد المؤسسات والسياسات النقدية، والجبائية، والاجتماعية، وتشكيل هيئة فوق–قومية تكون قراراتها ملزمة للدول الأعضاء.[1]

2. التكامل السياسي:

يقصد به تذويب سيادات الدول الأطراف في كيان سياسي واحد، كما يعرف التكامل السياسي بأنه إدماج المؤسسات السياسية لمجموعة من الدول وإنشاء أجهزة دولية مشتركة تكون لها السلطة العليا في مجال السياسة الخارجية.

وتجدر الإشارة أن التكامل السياسي يعد من أصعب أشكال التكامل، ذلك أنه يصطدم بشكل مباشر بالسيادة وبالنزعات القومية التي تتمسك بها الدول، كما أن احتمال تحقيق التكامل السياسي يرتبط بتحقيق التكامل الاقتصادي.[2]

ويتخذ التكامل السياسي في الغالب صيغتين أساسيتين وهما:

- ✓ الصيغة الفيدرالية.
- ✓ الصيغة الكونفيدرالية.

---

[1] جيمس دورتي، رويرت بالستغراف، **المرجع السابق**، ص 130.

[2] جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، أبو ظبي : مركز الخليج للأبحاث (د.س. ن)، ص255.

3. التكامل الأمني:

يشير مفهوم التكامل الأمني إلى تنسيق السياسات والخطط الأمنية والدفاعية بين مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم جغرافي معين، ففي أغلب الحالات تكون الرغبة في مواجهة التهديدات والدفاع عن لمصالح المشتركة أو الحدود الإقليمية من الأسباب الرئيسية لقيام الترتيبات التكاملية ذات الطابع الأمني والدفاعي.[1]

والملاحظ أن السياسة الدولية تشهد قيام العديد من ترتيبات التكامل الأمني وفي العديد من مناطق العالم ولعل من أهمها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، منظمة الحلف الأطلسي...الخ.

4. التكامل الاجتماعي:

حظي مفهوم التكامل الاجتماعي باهتمام كبير من طرف علماء الاجتماع ولعل أبرزهم **تالكوت بارسونز و كلود أكي..**، بحيث يجمعون على أهمية توفر نوع من التجانس على مستوى القيم والمعتقدات..، لتحقيق التكامل الاجتماعي.

وبصفة عامة، يحتاج التكامل الاجتماعي إلى توحيد السياسات الاجتماعية وكذا إيجاد هوية مشتركة واحدة وشخصية وطنية موحّدة للتمهيد لتجانس اجتماعي يخدم الوحدة الجديدة الناشئة عن المسار التكاملي.

ثانيا: مستويات التكامل:

يقوم التكامل على ثلاث مستويات أساسية وإن كانت تتفق مع بعضها البعض من حيث الأهداف وفي أهمية تحقيق السلم والتعاون إلا أنها تختلف من حيث الخصائص والمميزات.

---

[1] زايد عبيد الله مصباح، **المرجع السابق**، ص249.

1. المستوى الداخلي:

يكون التكامل الداخلي على مستوى الدولة الواحدة، أي اندماج اجتماعي وسياسي، ويعتبر التكامل الداخلي خطوة سابقة لتحقيق التكامل الإقليمي، ولقد ظهر التكامل الداخلي مع ظهور الدولة القومية في معاهدة واستفاليا سنة 1648، ويتميز هذا التكامل بالخصائص التالية:

- ✓ تجانس مجتمعي وتقارب العادات والتقاليد واللغة.
- ✓ مجتمع واحد من حيث الانتماء الحضاري.
- ✓ رقعة جغرافية محددة.
- ✓ وجود سلطة مركزية ومؤسسات وطنية قائمة.

ويعد **إيميل دوركايم** أحد أبرز المفكرين الذين اهتموا بالتكامل الداخلي، إذ يرى أن التكامل الداخلي يتحقق إذا توفر عاملين أساسيين:

- ❖ **التضامن الميكانيكي:** أي ضرورة توحيد المجال القيمي وتكامل مختلف أطراف المجتمع في مجال القيم والمعتقدات وهذا التجانس هو الذي يحقق الوعي الاجتماعي الذي يدفع بالجميع نحو التكامل.
- ❖ **التضامن التنظيمي:** أي التكامل عن طريق توسيع وتكثيف التبادل بين أفراد المجتمع الواحد بطريقة مستمرة تنظيمية، وبالتالي الوصل إلى حالة الاعتماد المتبادل، حيث يصبح كل طرف في حاجة إلى الطرف الآخر. فعلاوة على الوعي الاجتماعي والاعتماد المتبادل يضيف **دوركايم** ما أسماه بقانون الترابط الذي يحكم علاقات الأفراد داخل المجتمع.

2. المستوى الإقليمي:

ويكون بين مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم جغرافي معين، كما يركز هذا التكامل على مجال معين أو عدة مجالات، وهناك أيضا من يعرف ي التكامل الاقليمي بأنه عملية تقوم بها الدول في إقليم محدد تزيد من مستوى التفاعل مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية الأمنية، السياسية وكذلك الاجتماعية والقضايا الثقافية.[1] والأمثلة على التكامل الإقليمي هي كثيرة في السياسة الدولية ولعل أهمها الإتحاد الأوروبي الذي يمثل أحد النماذج الرائدة في هذا المجال.

3. المستوى العالمي:

ويشمل المجتمع الدولي ككل، بمعنى تحقيق حكومة عالمية أو مجتمع عالمي واحد، أو فيدرالية عالمية، ومن بين المفكرين الذي دعوا إلى هذا التكامل نجد **دانتي أليقري، إيمانويل كانط،** بالإضافة إلى **دافيد ميتراني،** ولكن بالرغم من أهمية هذه الطروحات، يبقى التكامل العالمي طرح طوباوي ومثالي بحكم تمسك الدول بالسيادة.

خلاصة:

من خلال ما سبق، يتضح أن العملية التكاملية تنطوي على قدر كبير من التعدد من حيث أنماطها، وعليه فالظاهرة التكاملية لديها تجليات مختلفة اقتصادية، أمنية، سياسية...الخ.

كما أن التكامل يتخذ عدة مستويات داخلية كما هو الحال بالنسبة للطروحات الفيدرالية التي تركز على التكامل السياسي الداخلي، أو إقليمية وهو المستوى الأكثر بروزا لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية، وهي المرحلة التي ظهرت فيها الإقليمية بشكل لافت

[1] نسيمة طويل، "التكامل الدولي: المفاهيم والنظريات"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، العدد 03، أكتوبر 2018، ص106.

في العلاقات الدولية، كما يتخذ التكامل مستوى عالمي، وهو ما تجلى في طروحات دافيد ميتراني وإيمانويل كانط..، بيد أن التكامل العالمي هو طرح طوباوي صعب التحقيق في عالم العلاقات الدولية المبني على مبدأ السيادة.

المحاضرة الثالثة

النظرية الفيدرالية والكونفيدرالية

تمهيد:

تعتبر النظرية الفيدرالية والكونفيدرالية ذات الطابع التعاقدي والدستوري من أعرق وأقدم النظريات التي اهتمت بالفكر التكاملي، خاصة في بعده السياسي الداخلي، وقد ارتبطت هذه النظريات بالتحليل القانوني الذي عرف تطورا كبيرا وبخاصة بعد الحرب العالمية الأولى، وقد اتخذت الطروحات الدستورية والتعاقدية للتكامل اتجاهين أساسيين، أحدهما يقوم على الطرح الكونفيدرالي، والآخر يقوم على الطرح الفيدرالي.

أولا: النظرية الكونفيدرالية

تعتبر الكونفيدرالية إحدى الصيغ التي تركز على الطابع التعاقدي في التكامل، الذي يبقي على سيادة الدول الأعضاء دونما العمل على تذويبها، ومن الجدير بالإشارة إليه أن الكثير من التجارب التاريخية أثبتت أن الكونفيدرالية تعد مرحلة تمهيدية لتحقيق الاتحاد الفيدرالي.

1. مفهوم الكونفيدرالية:

تعد الكونفيدرالية أحد المداخل الأساسية لتحقيق التكامل، حيث تبقي على سيادة الدول ضمن روابط مختلفة، وتؤكد الكونفيدرالية على أهمية وجود إرادة سياسية والعمل السياسي المستمر لدعم فكرة الاتحاد الكونفيدرالي، كما تنطلق الكونفيدرالية من مسلمة عقلانية السلطة من حيث تقييم الأمور بمنظور ميزان حسابات الربح والخسارة.[1]

[1] ناصيف يوسف حتى ، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985، ص 282.

إن الكونفيدرالية كمفهوم هي عبارة عن اتحاد استقلالي يضم مجموعة من الدول المستقلة تعمل على إنشاء هيئة، تدير شؤون الاتحاد الكونفيدرالي، حيث يكون لكل دولة شخصية قانونية وسيادة تامة في جميع المجالات داخليا خارجيا، وعادة ما تبدأ الكونفيدرالية بمعاهدة أو اتفاقية للتعامل مع قضايا حساسة دون أن يشكل هذا التجمع دولة موحدة.[1]

2. نماذج للتحول من الكونفيدرالية إلى الفيدرالية:

من المفيد الإشارة إلى أن الكونفيدرالية قد تكون خطوة سابقة للإتحاد الفيدرالي و**من النماذج على ذلك:**

- **سويسرا:** حيث أن بعض المقاطعات السويسرية عملت على خلق تقارب وتنسيق فيما بينها سنة 1291، استمر هذا التنسيق إلى غاية تأسيس الدولة السويسرية الاتحادية عام 1848.
- **ألمانيا:** ظهرت كإتحاد يشمل 34 مقاطعة سنة 1815، وتحولت إلى إتحاد فيدرالي عام 1871.
- **الإمارات العربية المتحدة:** والتي ضمت 7 إمارات سنة 1967 من خلال إنشاء مجلس حكام الإمارات المتصالحة سنة 1967، وفي عام 1971 تم الإعلان عن دولة الإمارات بعد إقرار دستور موحد.[2]

ثانيا: النظرية الفيدرالية

من الثابت أن الفيدرالية تعد من أعرق المقاربات التي عرفها الفكر التكاملي، بيد أن مصطلح الفيدرالية يثير بعض الصعوبات المنهجية في إطار البحث الأكاديمي كونه

---

[1] محمد سمير عياد، **المرجع السابق**، ص55.

[2] ميلود بن غربي، "تقييم نظريات التكامل الدولي من منظور إبستمولوجي"، **مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية**، المجلد 10، العدد02، 2022، ص870.

مصطلح سياسي أكثر منه وظيفي، وقد شهد التاريخ قيام عدة اتحادات فيدرالية مثل رابطة الإغريق القديمة، رابطة الهانسيتيك، الإتحاد السويسري الذي تطور عبر قرون، الفيدرالية الألمانية..، وقد أسهم النجاح الواقعي لهذه التجارب في تطوير الفكر التكاملي الفيدرالي مع الدفاع عن امتيازاته المتمثلة في الحفاظ على التنوع وتحقيق قيم الأمن والتنمية والعدالة في المجتمعات التعددية.[1]

1. مفهوم الفيدرالية:

تعتبر الفيدرالية إحدى المقاربات القديمة في تحقيق التكامل، إذ يمكن الرجوع بها إلى رابطة الدول الإغريقية، أما حاليا يوجد تقريبا أكثر من ثلاثين دولة فيدرالية في العالم مثل الولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا، ألمانيا...الخ.[2]

و يتم اللجوء إلى المقاربة الفيدرالية خاصة في الدول ذات الحجم الكبير أو الدول التي تتميز بالتنوع ألاثني والعرقي، وتكمن فوائد الفدرالية في كونها أداة هامة لإدارة التنوع العرقي كما تسمح بتقاسم السلطة والثروة بين مختلف مكونات المجتمع.[3]

وهناك من يسمي المقاربة الفيدرالية بالمنهج الدستوري وطرحه يتوقف على التكامل السياسي من خلال دستور فيدرالي وبالتالي إمكانية التعاون والتعايش وتحقيق السلم والمصالح المشتركة بين مختلف أطراف العملية التكاملية.

كما أن الفيدرالية تتجسد من خلال توفير مؤسسات وهياكل ووضع دستور فيدرالي، وهي لا تتحقق إلا في نظام ديمقراطي تعددي، وتجدر الإشارة أنه لا يوجد اتفاق حول

---

[1] عامر مصباح، **المرجع السابق**، ص39.

[2] حسين بوقارة، **التكامل في العلاقات الدولية**، الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ص36.

[3] عامر مصباح، **المرجع السابق**، ص51.

تحديد مصطلح الفيدرالية، فهناك من يعتبر الدولة الفيدرالية هي دولة اتحادية أو اتحاد مركزي...الخ.[1]

لقد قدمت العديد من التعاريف بشأن الفيدرالية ومن ذلك، تعريف **وليام ريكر**، في كتابه الموسوم: "**الفيدرالية: الأصول، العمليات والدلالات**"[2]، الذي يرى أن الفيدرالية هي إيديولوجية أو مرجعية فكرية يستند عليها نظام الحكم في بناء هياكله وطرقة تسييرها كما أنها تعطي الشرعية لأعماله السياسية داخل المجتمع.

أما **بريستون كينغ** يرى أن الفيدرالية هي اتفاق مؤسساتي يأخذ شكل الدولة القومية، ولكن يتمايز عن باقي الدول في طبيعة التنظيم الدستوري وتوزيع الصلاحيات بين لأقاليم.[3]

كما يقصد بالفدرالية قيام الدول والأطراف المتكاملة بالتخلي عن سيادتها لصالح حكومة فيدرالية و أن يتم توزيع جديد للسلطة بين الحكومة الفدرالية و الحكومات الإقليمية في المجالات المختلفة. فالفدرالية ليست مجرد وضع هياكل و دستور و بناء مؤسسات بل هي عملية تنظيم مختلف العلاقات بين الأطراف المشاركة في العملية التكاملية، هذه العملية تتم عن طريق وثيقة الاتحاد أو الدستور الاتحادي إذ و توضح هذه الوثيقة صلاحيات كل طرف وكذا صلاحيات الجهاز المركزي، خاصة وأن الفدرالية تسعى لتحقيق التكامل السياسي الذي يعتبر من أصعب مستويات التكامل نظرا لارتباطه بقضية السيادة.

---

[1] ناصيف يوسف حتى، **المرجع السابق**، ص282.

[2] William H. Riker, **Federalism: origin, operation, significance**, USA: Little, Brown and Company, Boston and Toronto, 1964.

[3] Preston King, **Federalism and Federation,** London: Croom Helm, 1982, p. 20.

تأسيسا على ما سبق، **يمكن الخروج بتعريف إجرائي عام للفيدرالية** بأنها تعني إتحاد اختياري بين أقاليم تجمعهم أهداف مشتركة ولكل إقليم منها نظام قانوني خاص بها واستقلالها الذاتي وتخضع لمجموعها للدستور الفيدرالي.

2. دوافع وخصائص الفيدرالية:

تختلف التجارب الفيدرالية من تجربة إلى أخرى، ولعل أهم دوافع قيام الفيدرالية وجود خطر خارجي، يدفع لتحقيق الوحدة كما هو الحال بالنسبة للتجارب القديمة، وهناك أيضا دوافع اقتصادية و اجتماعية كالحفاظ على التنوع داخل المجتمع.

علاوة على هذه الدوافع، فإن الفيدرالية تتسم بعدة خصائص ومن ذلك:

- ✓ وجود دستور فيدرالي اتحادي مركزي يوضح الصلاحيات و المسؤوليات.
- ✓ التأكيد على أهمية وجود الإرادة السياسية و العمل السياسي المستمر يدعم فكرة الاتحاد الفدرالي.
- ✓ تخلي الدول عن سيادتها لصالح الحكومة المركزية.
- ✓ التركيز على ضرورة إيجاد سلطة السياسة في إطار بناء فدرالي لدفع حركة التكامل و إيجاد إطار سياسي على مستوى ما فوق الدولة.
- ✓ يأخذ الشكل الفدرالي عادة توزيع السلطات بين السلطة المركزية و سلطة الولايات المحلية "حكم محلي" و "حكم مركزي".
- ✓ الفدرالية تحافظ على التنوع الطبيعي للمجتمع وتجعل من هذا التنوع وسيلة لبناء النظام الفدرالي.
- ✓ الفيدرالية صالحة لان تبنى داخل الدولة الواحدة أو بين مجموعة من الدول.

- ✓ الفيدرالية هي طرح نخبوي، ذلك أن النخب السياسية هي التي تدفع المسار التكاملي نحو الخيار الفيدرالي. [1]

3. اتجاهات الفكر الفيدرالي:

يمكن تقسيم اتجاهات الفكر الفيدرالي إلى أربعة اتجاهات أساسية وهي:

أ. الاتجاه المؤسساتي:

يتزعم هذا الاتجاه المفكر الانجليزي **وير**، حيث يركز على أهمية وجود الدستور الفيدرالي، الذي يحدد الصلاحيات بين الحكومات المحلية والحكومة المركزية، بالإضافة إلى ضرورة وجود مؤسسات سياسية لتحقيق التكامل السياسي.

ب. الاتجاه السوسيولوحي:

يعتبر **ليفين ستون** رائد هذا الاتجاه، الذي يرى أن الفدرالية هي ليست نتيجة للمؤسسات أو للدستور، وإنما هي ظاهرة اجتماعية تكتسي أهمية كبيرة في الحفاظ على التنوع وتحقيق العدل والمساواة داخل المجتمع، ولذلك فالفيدرالية هي نتيجة للتنوع الاجتماعي وفي نفس الوقت يعتبر التنوع وسيلة لإقامة نظام فيدرالي.

ت. الاتجاه المساري:

يتزعم هذا الاتجاه **كارل فيدريك**، والذي يعتبر أن الفيدرالية كمسار تمر بعدة مراحل و خطوات لتحقيق التكامل، وعليه فالنظام الفيدرالي هو عبارة تتويج لمسار يمر محطات وصولا للنظام الفيدرالي.

[1] Jean.Barrea, **théories des relations internationales**, Artel : Louvain-la-Neuve, 1994, pp.361, 362.

جامعة أمحمد بوقرة-بومرداس
كلية الحقوق و العلوم السياسية
المجلس العلمي

ث. الاتجاه التفاوضي:

يعد **وليام ريكر**، أحد أهم منظري هذا الاتجاه الذي يركز على المساومة و التنازلات بين الأطراف لتحقيق التكامل، ولذلك فالنظام الفيدرالي هي نتيجة أو تتويج لعملية تفاوضية.[1]

جامعة أمحمد بوقرة-بومرداس
كلية الحقوق و العلوم السياسية
المكتبة

ثالثا: الفرق بين الفيدرالية والكونفيدرالية

يمكن إبراز الفوارق الموجودة بين الفيدرالية والكونفيدرالية في النقاط التالية:

- كل دولة في الاتحاد الكونفيدرالي لها ممارسة السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي الفعلي والمستقل، أما أعضاء الدولة الفدرالية لا يحق لهم ذلك و يكون التمثيل الدبلوماسي و السياسة الخارجية من اختصاص السلطة التنفيذية في الدولة الفيدرالية.
- تشرف على الاتحاد الكونفيدرالي هيئات مشتركة أما الدولة الفدرالية فالحكومة المركزية هي التي تدير الدولة و تترأس أعضائها.
- مواطنو الاتحاد الكونفيدرالي يتمتعون بجنسية بلدهم و ليس هناك جنسية موحدة عكس مواطني الدولة الفدرالية فهم يتمتعون بجنسية واحدة و هي جنسية الدولة الفدرالية.
- كل خرق للقانون الدولي من طرف احد أعضاء الاتحاد الكونفيدرالي يتحمل نتائجه هذا العضو فقط وليس بقية الأعضاء كما هو الحال في الدولة الفيدرالية.
- الحرب التي تحدث بين أعضاء الاتحاد الكونفيدرالي هي حرب دولية، بينما الحرب بين أعضاء الدولة الفدرالية هي حرب داخلية.

---

[1] عامر مصباح، **المرجع السابق**، ص ص 55-60.

- يحق للدول الأعضاء في الاتحاد الكونفيدرالي إعلان الحرب أما في الدولة الفيدرالية فإن إعلان الحرب هو من صلاحيات الحكومة المركزية.
- الاتحاد الكونفيدرالي يتعدد فيه رؤساء الدول، أما الفدرالية تتميز بوحدة رئيس الدولة.
- الفيدرالية تهدف إلى تذيب الشخصية الدولية للدولة في الدولة الفيدرالية، بينما في الكونفيدرالية يتم الإبقاء على هذه الشخصية الدولية وعلى السيادة. [1]

خلاصة:

بناء على ما سبق، يتضح أن كل من المقاربة الفيدرالية والكونفيدرالية تعلي من شأن البعد الدستوري والمؤسساتي في تحقيق التكامل، وإذا كانت الكونفيدرالية وتكتسي الفيدرالية أهمية بالغة في الحفاظ على التنوع الاجتماعي وتحقيق السلم والعدالة..، بيد أن نجاح التجارب الفيدرالية يرتبط إلى حد كبير بإستراتيجية النخب السياسية التي تتبنى المشروع الفيدرالي.

[1] ناصيف يوسف حتى، **المرجع السابق**، ص282.

المحاضرة الرابعة

النظرية الوظيفية والوظيفية الجديدة

تمهيد:

يحتل التحليل الوظيفي مركزا مهما في دراسة العلوم السياسية عامة والتكامل الإقليمي والدولي بصفة خاصة، ويمكن تصنيف هذه النظرية ضمن اتجاهين أساسين: الأول تمثل في الوظيفية التقليدية التي تزعمها **دافيد ميتراني**، والثاني ظهر مع الوظيفية الجديدة التي قادها **إرنست هاس** حيث كان لها دورا كبيرا في تقديم تفسير نظري للمسار التكاملي الأوروبي.

أولا: الوظيفية التقليدية

انطلقت طروحات **دافيد ميتراني** من نقد أفكار المدرسة الدستورية (الكونفيدرالية والفيدرالية)، التي سادت قبل الحرب العالمية الأولى، والتي قدم دعاتها الطرح الدستوري التعاقدي لتحقيق التكامل واعتبر أنها تؤسس لقوميات جديد، وبالمقابل طرح **ميتراني** المنهج الوظيفي لاحتواء النزاعات الدولية وتنظيم المجتمع الدولي بما يخدم أهداف السلم والأمن الدوليين.

1. مضامين النظرية الوظيفية:

لقد تركز الاهتمام خلال فترة ما بين الحربين العالميتين على كيفية تجنب حرب عالمية أخرى، وذلك من خلال تحقيق السلم والأمن الدوليين وحتى لا تكرر كارثة الحربين. ويعتبر مفهوم الوظيفية مفهوما متداولا في حقول شتى خاصة كمنهج بحث فالمنهج الوظيفي من بين أكثر المناهج انتشارا خاصة في علم البيولوجي، الأنتروبولوجيا، علم النفس، علم الاجتماع.

ولقد اهتمت النظرية الوظيفية التقليدية بالمجتمع الدولي أي كيفية تحقيق تكامل دولي بدون حواجز ومن بين أهم مفكري هذه النظرية **دافيد ميتراني** بلور مجمل أفكاره في فترة ما بين الحربين وكذلك خلال الحرب العالمية الثانية انطلاقا من مسلمات مثالية ومتفائلة حول إمكانية تحسين وتطوير المجتمعات إذا اعتمدت على وسائل عقلانية ولقد تأثر بالمفكرين الليبراليين في بريطانيا أمثال **ليونارد وولف** و **روبرت سيسيل**.[1]

يرى **ميتراني** أن الوظيفية تهدف إلى تخطي الإقليمية إلى العالمية فقد عارض الاندماج الإقليمي لأن ذلك يؤدي حسبه إلى تحول النزاعات من مستوى الدول إلى مستوى التجمعات الإقليمية.[2]

كما انتقد **ميتراني** أيضا المدرسة الدستورية الفيدرالية والكونفيدرالية التي سادت قبل الحرب العالمية الأولي والتي طرح بعض دعاتها الفيدرالية وبعضهم الآخر الكونفيدرالية كحل لتنظيم المجتمعات الدولية لهدف خدمة السلم، بيد أن ميتراني رفض هذه الطروحات واعتبرها تؤسس لقومية جديدة New Nationalism وليس تجسيدا لدولية جديدة New Internationalism، فقيام الفيدراليات لا يضمن وقف النزاعات البينية، ولا توجد أي دلائل ميدانية تؤكد أ ن الفيدرالية تقود بالضرورة لإحلال الأمن والسلام، بل على العكس من ذلك تماما، يمكن أن تفضي إلى مواجهات مسلة بين فيدراليات في القارة الأوروبية. وعليه، الفيدرالية قد تساهم في توسيع البعد القومي، سواء على المدى الجغرافي أو على مستوى الصلاحيات، ولكنها لا تساهم في تغيير طبيعة التنظيم القومي.[3]

---

[1] ناصيف يوسف حتى، **المرجع السابق**، ص272.

[2] ميلود بن عامر، **المرجع السابق**، ص867.

[3] David Mitrany, **The Functional Theory of Politics**, London: Martin Robertson Edition, 1975, p.75.

وانطلاقا من هذا يرى **ميتراني** أنه لتحقيق التكامل يجب:

- التركيز على دور الفنيين، إذ يقول **ميتراني:** "إن تزايد التعقيد في النظم الحكومية، أدى إلى تزايد كبير في النظم الفنية غير السياسية، التي تواجه الحكومات وهذه الوظائف لم تؤد فقط إلى زيادة الطلب على الفنيين والاختصاصيين على المستوى الوطني ولكن أيضا لعبت دوار في المشكلات الفنية على المستوى الدولي وإذا أصبح من الممكن إبلاء هذه المشكلات للفنيين و المختصين وفصل نشاطاتهم إلى حد ما عن القطاع السياسي ففي هذه الحالة يمكن تحقيق التكامل الدولي."[1]
- التركيز على السياسة الدنيا أي الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وليس التركيز على السياسة العليا، فالوظيفية حسبه نظرية غير سياسية تركز على قضايا ومجالات التعاون وتحاول خلق شبكة كثيفة من المصالح والنشاطات والاهتمامات المشتركة عبر حدود الدول. وبالتالي يرى أنه يمكن إقامة مجتمع دولي مسالم وخالي من الحروب عبر التعاون في المجالات الاقتصادية وليس عبر توقيع اتفاقيات وإنشاء مواثيق بين الدول.
- التعاون في مجالات السياسة الدنيا يتم من خلال إعطاء الخبراء والفنيين "التيكنوقراط" سلطة كافية لصناعة القرار و تنفيذ السياسات في مجالات السياسة الدنيا.
- قيام منظمات دولية مستقلة و متخصصة ليست تابعة لأية دولة قومية.[2]
- يقترح **ميتراني** آلية أو مبدأ سماه **الانتشار و التعميم** Ramifiction أو Spill over الذي يدل أن تطوير التعاون الدولي في حقل واحد يؤدي إلى خلق تعاون

---

[1] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **المرجع السابق**، ص 270.

[2] Jean –Jacque Roche, **Théories des Relations Internationales**, Paris : Montchrestien, 2006, p.132.

مؤكد في الحقول الأخرى. إذ أن التعاون يخلق حاجات جديدة تؤدي محاولات تلبيتها إلى خلق دافعية لاتجاه المزيد من التعاون .[1]

2. الانتقادات الموجهة للوظيفية التقليدية:

تعرضت الوظيفية التقليدية إلى العديد من الانتقادات ولعل أهمها:

- ❖ أول ما يبرز في تقييم هذه النظرية مثاليتها المطلقة نظرا للاعتبارات التالية:
- ❖ صعوبة الفصل بين السياسة العليا و السياسة الدنيا فقد أثبتت الأحداث أن القضايا الاجتماعية هي موضوع تسييس و تنازع أيضا وخلافات الدول ازدادت نتيجة لذلك.
- ❖ صعوبة إيجاد فنيين وخبراء يخدمون جماعة دولية ولا يخدمون بلدهم كما أنهم لا يمكن إن يبدأ المسار التكاملي إذا لم تكن هناك إرادة سياسية تصب في هذا الاتجاه.
- ❖ إيجاد مؤسسات عالمية مستقلة أمر صعب لأن الدول هي التي تمولها.
- ❖ افتقار هذه النظرية لمنهج علمي دقيق .
- ❖ من خلال دراسة الوظيفية التقليدية يمكن القول أن التكامل العالمي صعب التجسيد و لهذا يركز الوظيفيون الجدد على التكامل الإقليمي.[2]

ثانيا: الوظيفية الجديدة

تعد الوظيفية الجديدة انعكاسا لحركة النقد الذاتي للوظيفية الكلاسيكية، ومحالة للتكيف مع التطورات الجديدة في العلاقات الدولية التكاملية، واستدراكا لمواطن الضعف والفشل الذي اعترى طروحات الوظيفية الكلاسيكية.[1]

---

[1] جهاد عودة، **المرجع السابق**، ص103.

[2] ناصيف يوسف حتى، **المرجع السابق**، ص278.

1. مضامين الوظيفية الجديدة:

وتكتسي الوظيفية الجديدة أهمية كبيرة سواء من حيث الطرح أو الدقة في التحليل، و ظهرت على يد مجموعة من المفكرين في نهاية الخمسينات ونهاية الستينات، كما تزامن ظهورها مع ظهور التجربة التكاملية الأوروبية.

و لقد قدمت هذه النظرية الإطار الفكري لنشأة الجماعة الأوروبية، و يعتبر **ارنست هاس** أحد أهم منظري الوظيفية الجديدة فيما كان **روبرت شومان و جون موني** من الأوائل الذين اهتموا بالناحية العملية والتنظيمية بالتركيز على إنشاء مؤسسات مركزية إقليمية تستطيع أن تلعب دورا بناء في خدمة أهداف التكامل لدى الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

ولذلك، اهتم **هاس** بصورة عملية بالتجربة التكاملية الأوروبية، واعتبر أنه يمكن تحقيق تكامل إقليمي بعد عدة مراحل تكون بداية في المجال الاقتصادي، نظرا لصعوبة التكامل السياسي كما يقترحه الفيدراليون، ومن بين أهم أفكاره:

- التركيز على عامل المصلحة و أهميتها كدافع رئيسي للدخول في عملية التكامل.
- يجب أن تكون للدول رغبة و إرادة للدخول في عملية التكامل.
- يؤكد **هاس** أنه لا ينبغي التفريق بين السياسة الدنيا والسياسة العليا بل لا بد من تسييس عملية التكامل، كما تساهم عملية انتقال الولاء من الدولة إلى المنظمة الإقليمية في التحول السياسي الذي يظهر من خلال انصهار الدول في دولة إقليمية واحدة.

---

[1] عامر مصباح، **المرجع السابق**، ص105.

- يركز **هاس** على أهمية الفنيون والمختصون كل في مجاله في إدارة المشروع التكاملي ونجاحه ولكن بدون التفريق بين الفنيين والسياسيين، ولقد قدم **هاس** شرطين يجب توفرهما في هؤلاء الخبراء أو المجموعات الفنية وهما:

أ. أن تكون هذه المجموعات من منطقة التكامل.

ب.أن يكون الخبير مسؤولا في دولته.[1]

- يؤكد **هاس** على **ميكانيزم الانتشار و التعميم** أي الانتشار في قطاع معين يؤدي إلى توسيعه وتعميمه إلى قطاعات أخرى، وكلما نجح المشروع التكاملي كلما كسب مؤيدون جدد.[2] كما أن هذا الانتشار والتعميم هو الذي يصف التطور الميكانيكي للعملية التكاملية.[3]
- أهمية مشاركة النخب والنقابات ومجموعات المصالح في إعطاء دفعة قوية للمشروع التكاملي.
- كما يؤكد **هاس** على أهمية التعلم أي المعاني التي نتعلمها من الدرس التكاملي من حالة معينة يمكن تطبيقه في حالات أخرى.[4]

لقد ذهب كل من **هاس وفيليب شمايتر** في دراسة لهما إلى ربط السياسة الدنيا مع السياسة العليا، أي تحقيق الاتحاد السياسي من خلال الاتحاد الاقتصادي من خلال الفصل بين ثلاث مجموعات من المتغيرات:

---

[1] جهاد عودة، **المرجع السابق**، ص113.

[2] Leon Lindberg, **The Political Dynamics of European Economic Integration,** Stanford: Stanford University Press, 1960, p. 9.

[3] Jean –Jacque Roche, **Op.Cit**, p.134.

[4] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **المرجع السابق**، ص286.

أ. المتغيرات القاعدية:

وتشمل الاتساق النخبوي، حجم وقوة الدول المتكاملة، النظام السياسي، مدى التجانس الداخلي في هذه الدول، حجم التبادلات الموجود بين هذه الدول، التعددية الاجتماعية داخل هذه الدول، مثل اللغات، العرقيات، الأديان...الخ.

ب. المتغيرات لحظة الاتحاد الاقتصادي:

وهي متغيرات تشمل وضعية الأطراف المشاركة أثناء بداية التجربة التكاملية، أي مدى اهتمام الأطراف بالتجربة، حجم السلطة الممنوحة للمؤسسات فوق القومية، مستوى المشاركة في هيئات الاتحاد.

ت. المتغيرات الحركية:

تشمل كيفية صناعة القرار في هذه المؤسسات فوق القومية، وهل القرارات المتخذة تعكس مصالح كل الأطراف، وهل هذه القرارات ملزمة، ومدى هيمنة طرف ما في اتخاذ القرار، وتوجيهه لمصلحته، إضافة إلى معدل التعامل بين الوحدات بعد قيام الاتحاد الاقتصادي ومستوى قدرة الأطراف على التكيف لمواجهة الأزمات...الخ.

ومن خلال الدراسة يرى كل من **هاس وشمايتر** أن تعميم التكامل من المجال الاقتصادي إلى المجال السياسي يعتمد على النتائج التي يحدثها كل متغير من هذه المتغيرات. فكلما زادت تلك النقاط كان التعميم أكثر احتمالا.

كما أنه وفق هذه الدراسة فإن التحول من الاتحاد الاقتصادي إلى الاتحاد السياسي يمكن أن ينجح في الدول الصناعية الديمقراطية أكثر من غيرها، كما هو الحال في أوروبا

الغربية. وبالنسبة إليها فإن عملية التعميم لا تحدث بطريقة آلية لكنها مرتبطة بمدى تكيف إرادات ورضى الأطراف بالوضع الجديد، من خلال قبول بناء شخصية جديدة.[1]

علاوة على طروحات **هاس وشمايتر**، فقد كان **لأميتاي أتيزيوني** إسهامات هامة ضمن الوظيفية الجديدة، فمن خلال دراسته لعدة تجارب تكاملية ومن ذلك اتحاد الوست أنديز، اتحاد الشمال، السوق الأوروبية المشتركة، والجمهورية العربية المتحدة[2]، وصل إلى نتيجة أن العملية التكاملية تمر بأربعة مراحل أساسية:

أ. حالة ما قبل التوحد:

حيث تبدأ القطاعات التي يجري في إطارها التعامل المتبادل تتسع خارج الدولة الواحدة، وذلك في إطار الاعتماد المتبادل بين وحدتين أو أكثر.

ب. عملية التوحيد:

إذ تبرز من خلالها قوى التغيير نحو التوحيد، خاصة النخب الداخلية التي تعتبر المدافع الرئيسي لعملية التوحيد.

ت. عملية التوحيد من خلال القطاعات التي شملتها:

وفي هذا الإطار، يتزايد تدفق السلع والأفراد والاتصالات بين الوحدات حيث ينتشر التوحيد من قطاع واحد إلى قطاعات أخرى.

---

[1] **نفس المرجع** ، ص288-289.

[2] عامر مصباح، **المرجع السابق**، ص107.

ث. نضوج عملية التوحيد:

وهنا تصل عملية التوحيد إلى النهاية المرسومة لها حيث يكون التوحيد قد توسع و شمل قطاعات مختلفة ووصل إلى نقطة النهاية.[1]

ولقد توصل **أتزيوني** إلى خلاصة في دراساته مفادها، أن يجب أن يتحقق الاعتماد المتبادل بين الأطراف في قطاعات معينة لكي يحدث التكامل، كم أكد **أتزيوني** على أهمية النخب الخارجية في تشجيع وتدعيم عملية التكامل خاصة إذا تطابقت أهدافها مع أهداف النخب الداخلية.

ولقد أرجع **أتزيوني** فشل بعض النماذج التكاملية إلى افتقارها إلى مقومات القوة ضف إلى ذلك غياب الاتصالات والاعتماد المتبادل بين الأطراف، كما أن البطء الشديد أو الإسراع الشديد في الخطوات التكاملية يؤدي إلى فشلها.[2]

ومن جهته، ساهم **جوزيف ناي** في إثراء طروحات الوظيفية الجديدة، حيث اعتبر **ناي** أن الوظيفية هي النظرية الأكثر دقة وعلمية في تحليلها للتكامل، وقد حاول **ناي** أن يلخص أهم الميكانيزمات التي يعتمدها الوظيفيون الجدد والمتمثلة في:

- ميكانيزم الربط الوظيفي، الذي يدور مفهوم الانتشار والتعميم.
- حجم التبادلات، إذ كلما ارتفع حجم التبادلات كلما ازدادت فرص نجاح التكامل.
- تشكيل التكتلات والتحالفات الإدارية.
- تفتح النخب، حيث يكون للنخب القديمة المشاركة في العملية التكاملية، قبول بوجود نخب أخرى جديدة تشارك في بناء التكامل.
- التوجه لتكوين تحالفات مهنية وجهوية.

---

[1] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **المرجع السابق**، ص ص279-280.

[2] **نفس المرجع**، ص ص 282-283.

- إبراز وتشكيل شخصية جديدة، من خلال طرح نظرة جديدة للوحدة السياسية.
- دور العامل الخارجي الذي من خلاله قد تنجح أو تفشل التجربة التكاملية.[1]

كما يرى **ناي** أنه لا بد من توفر شروط لنجاح التجربة التكاملية وتتدرج في نوعين:

- ❖ **شروط هيكلية:** تتمثل في مدى توازن القوى الاقتصادية بين الأطراف، تجانس وتكامل النخب، التعددية السياسية والديمقراطية داخل هذه الدول، مدى قدرة الدول على التكيف مع المعطيات الجديدة.
- ❖ **شروط مرتبطة بالإدراك والتوجهات المستقبلية:** ومنها أن البداية والانطلاقة الأولى غير مكلفة ولا تمس مواضيع حساسة، تقييم الأطراف للحالة الآنية والمستقبلية للتكامل، المكانة التاريخية هل تتغير عند الدخول في المسار التكاملي.[2]

2. الانتقادات الموجهة للوظيفية الجديدة:

رغم أن الوظيفية الجديدة كانت أكثر واقعية في طرحها مقارنة بالوظيفية التقليدية، إلا أنها واجهت العديد من الانتقادات، وأغلبها كان انعكاس للأزمات العميقة التي واجهها الاتحاد الأوروبي، ومن بين الانتقادات التي وجهها **ستانلي هوفمان** للوظيفية الجديدة، هو أن المنهج الوظيفي ليس المحدد الأساسي للمسار التكاملي، وليس العامل المحوري في تشكيل مؤسسات الجماعة الأوروبية، بل منطق التنوع هو المتغير المتحكم في المسار، وهو الذي حد من انتشار ما يعرف بآثار التكامل، كما أكد **هوفمان** على ضرورة الفصل بين السياسات العليا و السياسات الدنيا و أولوية السياسات العليا في المسار التكاملي.

كما يظهر ضعف المسلمة التي تقول بانتقال الولاء من الولاء للدولة إلى الولاء للمنظمة، بحكم تمسك الدول بالسيادة، ضف إلى أن هذه النظرية تصور التكامل على أنه

---

[1] عامر مصباح، **المرجع السابق**، ص131.

[2] **نفس المرجع**، ص ص143-144.

عملية ميكانيكية آلية، ولكن هذا غير صحيح، لأن مسار التكامل يمر ببعض الانتكاسات والخلافات بين الدول، كما أن التكامل يمكن أن يتوقف أو يتأخر في مرحلة ما نتيجة تحول في ميزان القوى السياسي في أية دولة باتجاه مضاد للتكامل، وقد يكون بسبب استراتيجي لا علاقة له بعملية التكامل.[1]

ثالثا: الفرق بين الوظيفية التقليدية والوظيفية الجديدة

تستمد الوظيفية الجديدة بعض أفكارها من الوظيفية التقليدية، فرغم الانتقادات الموجهة لهذه الأخيرة، إلا أن الوظيفية الجديدة حاولت تفادي هذه الانتقادات والعمل على سد الثغرات وتفادي موطن الضعف الذي اعترى طروحات الوظيفية التقليدية.

ولعل أهم ما يمكن مقارنته بين الوظيفية التقليدية والجديدة ما يلي:

- استعمال المنهج العلمي في دراسة العمليات التكاملية عند الوظيفيين الجدد عكس التقليديين.
- الوظيفيون الجدد يسعون إلى التكامل الإقليمي عكس التقليديون الذين يركزون على التكامل العالمي.
- عدم الفصل بين السياسة العليا والسياسة الدنيا عند الجدد عكس الوظيفين التقليدين.
- عدم التفرقة بين الفنيين والسياسيين لان كل منهما له دور مهم في التكامل، عكس الوظيفية التقليدية التي تدعو إلى الفصل بينهما.
- الوظيفيون التقليديون نادوا بإنشاء منظمات دولية مستقلة، أما الجدد أكدوا على إنشاء مؤسسات فوق قومية و منحها جزء من السيادة والاستقلالية لتسيير شؤونها.

[1] ناصيف يوسف حتى، **المرجع السابق**، ص ص 280-281.

- طروحات الوظيفية التقليدية اعترتها بعض المثالية، بينما أفكار الوظيفية الجديدة كانت أكثر واقعية.[1]

خلاصة:

في ضوء ما سبق، يمكن القول، أن النظرية الوظيفية سواء التقليدية أو الجديدة كان لها بالغ الأثر في إرساء معالم الفكر التكاملي في حقل العلاقات الدولية، كما كان للطرح الوظيفي تأثيرا واضحا في نظريات التكامل المعاصرة.

وإذا كانت الوظيفية التقليدية مثالية إلى حد ما في طروحاتها وبخاصة عند تركيزها على التكامل العالمي، وكذا أهمية الفصل بين الفنيين والسياسيين، وبين السياسة العليا والسياسة الدنيا، فإن الوظيفية الجديدة كانت أكثر واقعية وعملية في طروحاتها الفكرية بشأن التكامل.

ولكن مع ذلك، فكلا الاتجاهان يشتركان ويتفقان على تأكيد على أهمية المنهج الوظيفي في أفكاره الأساسية، بالإضافة إلى الاتفاق على فكرة تحقيق السلم عن طريق التعاون.

[1] **نفس المرجع**، ص280.

المحاضرة الخامسة

النظرية الاتصالية

تمهيد:

يعتبر **كارل دوتش** من أكثر الباحثين استخداما لنظرية الاتصال في العلوم السياسية، ففي سنوات الخمسينات، نقل **دويتش** المقاربة الاتصالية لدراسة حقل العلاقات الدولية، بعدما ظهرت على يد عالم الرياضيات الألماني **نوربيرت وينر** واستخدمت في العلوم الفيزيائية والاتصالية والعلوم البيولوجية، كما استفاد **دويتش** من كتابات **تالكوت بارسونز** في المجال السوسيولوجي.

وقد أيد **دويتش** فكرة **وينر** القائلة: "أن وجود العلوم الاجتماعية يعتمد على القدرة في التعامل مع التكتلات الاجتماعية كمنظمات لا كمجتمع أفراد **وعنصر الاتصال** هو الرابطة التي تنشىء هذه المنظمات الاجتماعية."[1]

أولا: الاتصال والتكامل عند دويتش

لقد كان **لكارل دويتش** إسهاما كبيرا في نقل المقاربة الاتصالية لدراسة العلوم السياسية، حيث ركز في البداية على مسار بناء الدولة القومية وآليات الحراك الاجتماعية، وفيما بعد اهتم بدراسة الحلقات والروابط الاتصالية الواسعة، سواء ما بين التجمعات السياسية أي الدول أو داخل التجمعات السياسية، ليخلص في الأخير إلى طرح منظور "الجماعة الأمنية"، الذي يعتبر من أهم المفاهيم المقدمة سواء في حقل الدراسات الأمنية، أو الدراسات التكاملية.

[1] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **المرجع السابق**، ص275.

ويعرف **دويتش** التكامل بأنه "الحالة التي تمتلك فيها جماعة ما شعورا كافيا بالجماعية مما ينعكس على مؤسستها الاجتماعية و سلوكها الاجتماعي إلى درجة تمكنها من احتراز التقدم على صعيد التطور السلمي، فالتكامل عند **دوتش** حالة تفرض على الأفراد داخل المجتمع الواحد وحل خلافاتهم بطرق سلمية بدلا من اللجوء إلى العنف."[1]

ويراهن **دويتش** على أهمية الاتصال بين الوحدات الدولية المختلفة كأساس لقيام التكامل حيث يرى أن أنماط الاتصالات و التبادلات بين فاعلين مختلفين قد يعزز روابط تكامل الجماعة السياسية التي تتخطى الحدود القومية، وتؤدي إلى تكوين جماعة أمنية أو مجتمع آمن على أساس توقعات السلوك التعاوني السلمي.

ولقد قام **دويتش** بدراسة التفاعلات، التي تمت في منطقة شمال الأطلسي[2] من عدد من المؤشرات الاتصالية، مثل تبادل البريد، حركة السياحة، الهجرة، حجم الصادرات والواردات..، وذلك استنادا لبيانات تاريخية في البحث، ومن خلال هذا، يطرح **دويتش**، نموذجين لتحقيق أمن المجتمعات ويحدد عدة شروط لوجود كل من النموذجين (أي نموذج الأمن الموحد والتعددي).

ثانيا: مجتمع الأمن الموحد

يقصد به أن تصبح مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة سابقا، وحدة واحدة لها حكومة مشتركة، مثل ما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

ولقد حدد **دويتش** شروط بناء هذا النموذج فيما يلي:

- الانسجام المشترك في القيم الرئيسية للمجتمع.

---

[1] جهاد عودة، **المرجع السابق**، ص103.

[2] للمزيد من التفاصيل أنظر:

-Karl Deutsch, **Political community and the north Atlantic area- International organization in the light of historical experience** , Princeton: Princeton University Press, 1957.

- نمط معيشي متميز.
- توقع المنفعة المشتركة قبل البدء في فرض أعباء التكامل.
- زيادة ملموسة في القدرات الرادارية والسياسية على الأقل لبعض الوحدات المشاركة.
- نمو اقتصادي كبير لبعض الوحدات المشاركة و تطوير ما يسمى "**بالمنطقة المركز أو النواة**" التي تتجمع حولها **المناطق الأضعف**.
- تواصل حلقات الاتصال الاجتماعي بين الجماعات و الأقاليم الجغرافية داخل الدولة.
- زيادة اتساع قاعدة النخبة السياسية وتفتحها لقبول نخب أخرى جديدة.
- تعبئة الأفراد و ضرورة وجود إحساس بالانتماء الجماعي.
- تعدد جوانب الاتصال والتعامل بين الأطراف والأفراد.[1]

ثالثا: مجتمع الأمن التعددي

ويشير إلى وجود نوع من أنواع الترابط في أمن الدول مع احتفاظ كل دولة بحكومتها المنفصلة و استقلالها القانوني، مثل العلاقة التي تكونت بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية فهي مترابطة من الناحية الأمنية. أما شروط تحقيق هذا النموذج تتمثل في:

- ✓ تنسيق القيم بين صناع القرار في مختلف الدول المشاركة في هذا النموذج.
- ✓ قدرة صانعي القرار في المجتمعات المتكاملة على التنبؤ المشترك بسلوك بعضهم البعض.

[1] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **المرجع السابق**، ص ص276-277.

- ✓ الاستجابة المشتركة و السريعة للمشاكل دون اللجوء للعنف حيث تمتنع الدول عن تسوية نزاعاتها بالحرب بل بالوسائل السلمية.

وقد توصل **دويتش** إلى مجموعة من النتائج المرتبطة بأسباب فشل التجارب التكاملية كما جرى في الإمبراطورية الهنغارية النمساوية، أو الاتحاد الانجليزي الأيرلندي أو الاتحاد بين السويد والنرويج. تتمثل في:

- تزايد الاختلافات اللغوية و العرقية.
- تزايد الالتزامات العسكرية
- مواجهة تدهور أو ركود اقتصادي مزمن.
- فشل الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- صعوبة الدخول في النخب السياسية وانغلاقها النسبي.[1]

ويرى **دويتش** من خلال ما سبق، أن الشروط الأساسية لبناء هذين النموذجين، لا توجد مجتمعة في نفس الوقت ولا يمكن أن تلعب أدوارها طبقا لتسلسل معين، يمكن فهمه والاستناد إليه، ولكنها تظهر فقط في حالات مختلفة، وبأشكال متباينة وقد تمر فترات طويلة بدون أن تلعب كل أو بعض هذه العوامل أدوارها.

رابعا: نقد وتقييم النظرية الاتصالية

يرى **دويتش** أن مجمل الدول تسير نحو التعايش و قبول بعض التنازلات لتحقيق التعاون والسلم فيما بينها، فهناك اتجاه نحو إنشاء مجتمعات ذات أمن تعددي، كما يمكن أن تظهر محاولات لبناء مجتمع أمن موحد في المستقبل البعيد.

رغم أهمية الطروحات التي قدمها **دويتش** إلا إنها واجهت بعض الانتقادات، ومن ذلك افتقارها إلى أساليب علمية مقنعة، كما أنه أحيانا كثافة الاتصالات لا تؤدي

[1] جهاد عودة، **المرجع السابق**، ص105.

بالضرورة إلى تحقيق التكامل و الوحدة، ضف إلى ذلك أنه لم يحدد بدقة التنازلات بين الأطرف، فضلا عن افتقار هذه المقاربة لرؤية مستقبلية لوقت تحقيق التكامل ومتى يمكن القول بأن عامل الثقة تجسد بين النخب.

خلاصة:

تأسيسا على ما سبق، يمكن القول، أن **كارل دويتش** كان له بالغ الأثر في نقل المقاربة الاتصالية لدراسة مواضيع العلوم السياسية والعلاقات الدولية، حيث وظفها بشكل ناجح في تحليل التكامل الدولي، كما كان له إسهاما كبيرا في تطوير منظور "الجماعة الأمنية"، الذي يعتبر من أهم المفاهيم المقدمة سواء في حقل الدراسات الأمنية، أو الدراسات التكاملية، فضلا أهمية هذا المنظور في تفسير ظاهرة الأحلاف، ترتيبات أو مركبات الأمن الإقليمي التي ظهرت في مختلف مناطق العالم.

المحاضرة السادسة

المقاربة المؤسساتية الجديدة والاعتماد المتبادل

تمهيد:

لقد ذهب كل من **روبرت كيوهان، وجوزيف ناي** منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبشكل أخص في سنوات الستينات والثمانينات، للبحث في المعايير المؤثرة في تحديد السلوك الدولي، وفي هذا الإطار تلعب المؤسسات الدولية دورا هاما في تحديد معايير السلوك في العلاقات الدولية، كما اهتم كل من **كيوهان وناي** بالبحث في العوامل التي تدفع الدول للتعاون والاعتماد المتبادل بدلا من الصراع.

أولا: المقاربة المؤسساتية الجديدة

ظهرت هذه المقاربة في بداية الثمانينات، أين اتجهت العديد من الأبحاث لتفسير كيف ولماذا الدول لديها المصلحة في التعاون من خلال إنشاء المؤسسات والمنظمات الدولية بدلا من الصراع؟، ولقد حاول **روبرت أكسلرود** الإجابة عن هذا السؤال في كتابه الموسوم : "**نظرية السلوك التعاوني**"[1] كما أسهمت أيضا طروحات **روبرت كيوهان** في إثراء هذه المقاربة.[2]

1. مضامين المقاربة المؤسساتية الجديدة:

تنطلق المقاربة المؤسساتية الجديدة في تحليلها للتكامل من أهمية ودور متغير "المأسسة"، الذي يعطي دفعة قوية للمسار التكاملي، وفي هذا الإطار ، يلاحظ أن نجاح التجربة الأوروبية في التكامل والاندماج يرجع إلى حد كبير إلى المِؤسسات الفوق قومية التي أنشأها الاتحاد الأوروبي، وما تتمتع به هذه المؤسسات من صلاحيات وسلطات،

[1] Robert Axelrod, **Théorie du Comportement Coopératif**, Paris : Edition Odile Jacob, 1992.
[2] Jean –Jacque Roche, **Op.Cit**, p.116.

وكذا إصدار قرارات وقوانين ملزمة للدول الأعضاء التي تنازلت عن جزء من سيادتها وصلاحياتها لهذه المؤسسات الفوق قومية، وعلى فإن هذه المؤسسات بمجرد تأسيسها وبفضل السلطة المخولة لها تصبح مقيدة وكابحة للدول الأعضاء، خاصة مع تنامي السلوك المشترك وتعزز النزعة فوق القومية.

ومن هذا المنطلق، فإن خلق مؤسساتي فوق قومية يعطي للعملية التكاملية نوع من القوة والتماسك، خاصة وأن هذه المؤسسات تعلب دور مهم ليس فقط في مأسسة العمل الجماعي المشترك وإنما أيضا في التعبير وتجسيد المصالح المشتركة للدول الأعضاء. كما أن أهمية ونجاعة المؤسسات فوق القومية تكمن في تحكمها في المعلومات وخبرتها التقنية، ومهارتها الفعالة في تنسيق عملية الحل المشترك للمشاكل الجماعية للدول الأعضاء في المسار التكاملي.

والملاحظ أنه، بعد تجذر هذه المؤسسات واستمراريتها مع مرور الزمن، تصبح الدول أكثر تمسكا بها للحفاظ على المكتسبات الجماعية المحققة، ولعل هذا ما يعطي للتكامل نوع من التماسك والاستمرارية.

وعلى هذا، ترى الليبرالية المؤسسية إمكانية تحقيق التكامل والتعاون الدولي على الرغم من الطبيعة الفوضوية للنظام العالمي، وقد أوضح علماء هذه المقاربة أنه بإمكان الدول القومية تقوية روابط التعاون والتكامل فيما بينها وتعزيزها وذلك عن طريق المأسسة، وكذا خلق أنظمة أو إجراءات خاصة بمراقبة الغش وتقليل تكاليف نقل المعلومات وتسهيل عقد الصفقات في علاقاتها البينية المتبادلة.[1]

[1] أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007، ص404.

وتركز المقاربة المؤسساتية الجديدة على مجموعة من القضايا ومن ذلك:

- ✓ هيكلة المصالح و مأسسة العلاقات التعاونية و التفاعلية بين الدول الأعضاء.
- ✓ دور المؤسسات في صياغة المعايير الجوهرية المتحكمة في الأداء والعمل التعاوني.
- ✓ خلق أنظمة وضوابط لتحقيق الأمن الجماعي وجعل إمكانية استخدام القوة لحل النزاعات بين الدول الأطراف منتفيا ومتدنيا للغاية.
- ✓ البحث في طرائق تنظيم التفاعلات بين مختلف الأطراف، وكيفية التأثير على اختياراتهم وسياساتهم.
- ✓ النظر في النظام المؤسس لقواعد السلوك والتعاون.
- ✓ ضمان الشفافية وإجراءات بناء الثقة بين الأعضاء.[1]

2. نقد وتقييم المقاربة المؤسساتية الجديدة:

عموما، تولي المقاربة المؤسساتية أهمية ودور كبير لمتغير المأسسة في تحليل ظاهرة التكامل الدولي، بحكم الأدوار المهمة لهذه المؤسسات فوق القومية في هيكلة وتنظيم العمل التكاملي.

والملاحظ أنه تعزز أكثر هذا الطرح المؤسساتي خاصة مع نجاح بعض المؤسسات الاندماجية كالاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ورابطة دول جنوب شرق آسيا وغيرها من التجارب الناجحة في التكامل والاندماج.

ولكن بالرغم من أهمية طروحات المقاربة المؤسساتية، إلا أنها لم تسلم من سهام النقد ومن ذلك، أنه إذا سلمنا أن المؤسسات الدولية مكونة من دول فهي لا تعدو أن

[1] Jean –Jacque Roche, **Op.Cit**, p.118.

تكون وسائل لممارسة الدولة لسلطتها ونفوذها، ولذلك فهي ليس لها تأثير مستقل في سلوك الدول، كما أن فكرة أن النزاعات لا تنشأ بين الدول المنخرطة في المؤسسات والمنظمات الدولية أمر يفنده الواقع الدولي.[1]

ثانيا: مقاربة الاعتماد المتبادل

لقد أسهمت التطورات التكنولوجيات والتدفقات العابرة للحدود، فضلا عن تنامي دور الفواعل غير الدولاتية والتعاملات الاقتصادية الدولية..، في بروز مقاربة الاعتماد المتبادل Interdépendance التي نظر لها وبحث فيها بشكل مكثف كل من **جوزيف ناي** و **روبرت كيوهان**.

1. مضامين مقاربة الاعتماد المتبادل:

يشكل الاعتماد المتبادل أحد المداخل الهامة في تحليل ظاهرة التكامل الدولي، الذي يعبر في صميمه وجوهره عن سلسلة من التفاعلات والإعتمادات المتبادلة فيما بين الدول، والملاحظ أن مقاربة الاعتماد المتبادل، تركز بالأساس على الكيفية التي تساهم فيها شبكة التفاعلات والاعتمادات المتبادلة بين الدول في إعطاء نوع من التماسك للعملية التكاملية، حيث يساهم الاعتماد المتبدل في تشبيك مصالح الدول الأعضاء، مما يجعلها تتمسك أكثر بالمشروع التكاملي، وعليه فالدول المنخرطة في ديناميات الاعتماد المتبادل هي مستعدة لصناعة التعاون والتكامل أكثر من استعدادها لصناعة الحرب.

الحقيقة أن الثورة التكنولوجيات وتنامي الترابط الاقتصادي الدولي، والتدفقات العابرة للحدود، وكذا تصاعد دور الفواعل غير الدولاتية في السياسة العالمية، بالإضافة إلى بروز ثلاث تغيرات أساسية في العلاقات الدولية أولها، أن تبعية الدول المتبادلة أصبحت أكبر في مجموعة متنوعة من المسائل، من السلع الاستهلاكية إلى الأمن. ثانيها، إن

[1] **Ibid**, p.119.

قدرة الدول على صنع القرار إزاء الاقتصاد العالمي آخذة بالتضاؤل. ثالثها، إنه كلما زاد الربط المتبادل بين الدول كلما أصبح ضعفها أكبر إزاء الاضطرابات والأحداث في مناطق أخرى من العالم.[1]

في ظل هذا السياق والتغيرات، برزت مقاربة الاعتماد المتبادل التي طورها ونظر لها كل من **جوزيف ناي** و **روبرت كيوهان**، في كتابيهما، "**العلاقات العابرة للقومية والسياسات العالمية**" **Transnational relations and world politics**[2] ودراسة أخرى بعنوان "**السلطة والاعتماد المتبادل**" **Power and Interdependance**.[3]

ويشير مفهوم الاعتماد المتبادل حسب **ناي و كيوهان**، الاعتماد المتبادل إلى حالة تتسم بوجود تأثير متبادل بين الدول وفي مجالات عدة اقتصادية، عسكرية، اجتماعية وثقافية...الخ.

والمفهوم المبسط للاعتماد المتبادل، يعني وجود نوع من التبعية المتبادلة بين طرفين، أي وجود طرفين يؤثر ويعتمد كل منهما على الآخر، بيد أن هذا الاعتماد أو التأثير نسبي وليس مطلق، بمعنى ليس بالضرورة أن يكون هذا التأثير متساوي بين الأطراف.

ويحمل مفهوم الاعتماد المتبادل بعدين أو خاصيتين أساسيتين وهما:

- **الحساسية:** تشير إلى الدرجة التي تكون فيها الدول حساسة للتغيرات التي تدور في دولة أخرى، وإحدى الوسائل لقياس هذا البعد هو دراسة ما إذا كانت التغيرات

---

[1] مارتين غريفيتس، تيري أوكالاهان ، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، أبوظبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص65.

[2] Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, **Transnational Relations and World Politics**, Cambridge: Harvard University Press, 1972.

[3] Nye Joseph and Robert Keohane, **Power and Interdependence: World Politics in Transition,** Boston: Littl Brown, 1977.

في مجالات معينة كمعدلات التضخم أو البطالة مثلاً تختلف بالطريقة ذاتها عبر الحدود الإقليمية.

❖ **الهشاشة:** تعني توزيع التكاليف التي تتحملها الدول حينما ترد على تغييرات من هذا النوع. وهكذا، قد تكون دولتان متساويتين في الحساسية إزاء ارتفاع أسعار النفط لكنهما ربما لا تكونان بالهشاشة ذاتها.[1]

علاوة على هذه الخصائص يتخذ الاعتماد المتبادل عدة أنماط وهي:

- **الاعتماد المتبادل المركب: The Complex Interdependence**، طوره كل من **ناي وكيوهان**، وهو منظور يهتم بدراسة القنوات المركبة الناجمة عن الروابط المتكاثفة، بحيث تصبح الفواعل تابعة لبعضها البعض، ومنكشفة Vulnerability النشاطات بعضها البعض، وحساسة Sensibility الحاجات بعضها البعض، فالاعتماد المتبادل المركب حسبهما، هو ظاهرة اقتصادية فوق قومية، حي تتعاون الدول مع بعضها البعض، لأن رخاءها واستقرارها الدولي في النظام الشامل مرتبطان بهذه العلاقة.
- **الاعتماد المتبادل البسيط:** حيث يكون فقطبين دولتين تؤثران على بعضهما البعض.
- **الاعتماد المتبادل اللامتناظر Interdependence Asymmetrical:** حيث تكون فيه أرباح ومكاسب الاعتماد المتبادل ليست متساوية بالضرورة، ذلك أن العلاقة بالأساس هي غير متماثلة Asymmetrical، الأمر الذي ينتج نمط من النفوذ، يعرف بسلطة أو نفوذ الاعتماد المتبادل، فاللاتماثل في العلاقة قد يكون فرصة لبعض أطراف العلاقة من أجل الضغط أو ممارسة سلطتها أوقات الأزمات. وتجدر الإشارة أن مفهوم اللاتناظرية في الاعتماد المتبادل ليس بالأمر الجديد،

[1] مارتين غريفيتس، تيري أوكالاهان ، **المرجع السابق**، ص65.

حيث طرحه من قبل **ألبرت هيرشما** في دراسة تحت عنوان "**النفوذ الوطني وبنية التجارة الدولية**"، وكذا مقال **كنيت وولتز** بعنوان "**وهم الاعتماد المتبادل**".[1]

2. نقد وتقييم مقاربة الاعتماد المتبادل:

على ضوء ما سبق، يمكن القول، أن مقاربة الاعتماد المتبادل طرحت منظورا متماسكا لتفسير المتغيرات الدولية منذ بداية السبعينات وحتى مرحلة العولمة، ومن ضمن هذه المتغيرات بروز ترتيبات التكامل والاندماج، وبالرغم من أن هذه المقاربة أبرزت بشكل واضح كيف يساهم الاعتماد المتبادل في تشبيك المصالح بين الأطراف، مما يعطي تماسكا وجاذبية للمشروع التكاملي، إلا أن هذه المقاربة فشلت في تقديم تفصيلا دقيقا حول طبيعة القنوات التبادلية المتعددة، ومتى يمكن أن تكون تهديدا، أو أن تكون حافزا من أجل تحقيق التعاون و التكامل بين الدول.

خلاصة:

من خلال ما تقدم، يتضح أن كل من المقاربة المؤسساتية الجديدة والاعتماد المتبادل تركزان بشكل كبير على أهمية ودور متغير المأسسة والاعتماد المتبادل في تفسير ظاهرة التكامل.

ذلك أن كلا المتغيرين يعطيان نوع من التماسك للترتيبات التكاملية بالنظر إلى أهميتهما في تحديد معايير السلوك وتنظيم السلوك التعاوني في إطار المؤسسات الدولية، ضف إلى ذلك تشبيك المصالح نتيجة الاعتماد المتبادل..، وبالنظر إلى المكاسب المترتبة عن المأسسة والاعتماد المتبادل تصبح الدول أكثر تمسكا بالشروع التكاملي.

[1] Jean –Jacque Roche, **Op.Cit**, p.115.

المحاضرة السابعة

المقاربة ما بين الحكومية

تمهيد:

يعتبر كل من **ستانلي هوفمان** و**أندرو مورافسيك** من بين أهم الباحثين الذين ساهموا بشكل كبير في صوغ وتطوير الأسس الفكرية للمقاربة ما بين الحكومية، وذلك بعد إجراء دراسات موسعة حول التجربة التكاملية الأوروبية، التي كانت حسب هذا المنظور عبارة عن سياسات تعاون ما بين حكومية تعبر عن خيارات تتسم بالعقلانية والبرجماتية.

أولا: سياقات ومضامين المقاربة ما بين الحكومية

ظهرت المقاربة ما بين الحكومية في سنوات الستينات على يد الأكاديمي الأمريكي **ستانلي هوفمان (تلميذ ريمون آرون)** الذي درس مسار الاندماج الأوروبي من منظور نقدي واقعي.[1]

وقد تدعمت أكثر أطروحات **هوفمان** لاسيما بعدما انظم إليه **روبرت كيوهان** لتحليل تسارع عملية الاندماج في أوروبا في سنوات الثمانينات. كما تهدف هذه المقاربة بالأساس إلى فهم الميكانيزمات التي تعقدها الدول للتعاون من أجل تلبية حاجياتها المشتركة بشكل أكثر فعالية.[2]

وفي هذا الإطار كان التخوف الأوروبي من اتساع الفجوة التكنولوجية بينها وبين باقي مناطق العالم المتقدم الأثر الحاسم في تفعيل التعاون داخل السوق الأوروبية المشتركة ودفع بالاندماج إلى مراحل أكثر تقدما. واعتبر التعاون بين الدول عن طريق

[1] Marie-claude smouts, **les nouvelles relations internationales, pratiques et théories**, paris : presses de sciences po, 1998, p.106.
[2] Jean –Jacque Roche, **Op.Cit**, p.138.

المنظمات الدولية كإجراء عقلاني موجه لتعظيم استخدام الوسائل المشتركة من طرف الدول الأعضاء.

يرى هوفمان أن الدول المنخرطة في التكامل الأوروبي هي فواعل عقلانية[1]، حيث أن هذه العقلانية هي التي تفسر التخلي التدريجي عن حق الفيتو لصالح آلية اتخاذ قرار قائم على الأغلبية. وفي هذا الإطار اعتبر **هومان** أن المنظمات الدولية تؤسس لمساومة دولية Interstate Bargaining ، تكون القرارات المتخذة من خلالها أقل قاسم مشترك بين الدول المتفاوضة، وخلال عملية التفاوض المتواصلة، يكون للدول القوية دور أكثر تأثيرا، وعلى الرغم من أن المنظمات الدولية تقدم حلولا لا تستطيع الدول منفردة اعتمادها، وهو ما يعطي للمنظمات الدولية مكانة في رسم قواعد العمل، ويجعلها تمتلك قدرة تأثير، إلا أن ذلك لا يكفي مواجهة مطالب الدول النابع من تصورها الخاص لمصلحتها القومية.[2]

ثانيا: تطور المقاربة ما بين الحكومية

لقد تطورت هذه المقاربة في سنوات التسعينات بفضل إسهامات الأكاديمي الأمريكي **أندرو مورافسيك** الذي تحدث عن "**مقاربة ما بين حكومية ليبرالية**"[3] بعد دراسته المعمقة للتجربة التكاملية الأوروبية، وتركز هذه المقاربة في تحليلها للتكامل على جملة من القضايا ومن ذلك، العقلانية، تحديد الأفضليات واختيار البدائل، مسألة المساومة والتفاوض الحكومي، باعتبار التكامل لا يحدث بشكل تلقائي وإنما هو نتاج لمفاوضات حكومية.

---

[1] Marie-claude smouts, **Op.Cit**, p.106.
[2] Jean –Jacque Roche, **Op.Cit**, p.138-139.
[3] Marie-claude smouts, **Op.Cit**, p.110.

لقد طرح **مورافسيك** مقاربة من ثلاثة مراحل للبناء الإقليمي:

- **المرحلة الأولى:** تعرف كل دولة اختياراتها " Preferences "وأولوياتها بناء على مصالحها الاقتصادية، وتقلل المقاربة من وجهة النظر القائلة بأن للمصالح الجيوسياسية نفس أهمية المصالح الاقتصادية في تشكيل الأولويات القومية، ذلك أن التجربة الأوروبية أثبتت أن المصالح الاقتصادية هي الأهم.
- **المرحلة الثانية:** تتمثل في المفاوضات بين الحكومات الوطنية من أجل تحقيق أهدافها القومية. وتعتمد هذه المفاوضات على الاعتماد المتبادل الموجود بين الدول المتفاوضة. وليس على أي نوع من أشكال التعاون فوق القومي.
- **المرحلة الثالثة:** وتتمثل في إنشاء مؤسسات مشتركة وفي هذا الصدد يعتبر **مورافسيك** أن خيار تحويل السيادة إلى المؤسسات الدولية لا ينسب إلى إيديولوجية فيدرالية ولا إلى تسيير تكنوقراطي مركزي، لكن إلى إرادة ضمان المصداقية للالتزامات المشتركة .

بين **مورافسيك** أن الاندماج الأوروبي في إطار الاتحاد جاء نتيجة لمسار تفاوض بين الحكومات ولم تأت عبر تأثير المؤسسات فوق القومية. وأن المسائل ذات الصبغة المتعدية للحدود كونت دافعا قويا للحكومات من أجل التعاون متبادل السلع والخدمات..، وهكذا فان المؤسسات المشتركة تنشأ لمساعدة الحكومات على حل مسائل بعينها . وأكد **مورافسيك** على أن الحكومات تحرص في عملية التفاوض والمساومة على تحقيق منافع جماعات المصالح الداخلية فيها.

وقد استخدم **مورافسيك** هذا النموذج ليبين كيف أنشأت دول الاتحاد الأوروبي المجموعة الاقتصادية لأوروبية ولماذا اختاروا شكلا محددا من المؤسسات فوق القومية. وكيف تؤثر هذه المؤسسات على سلوك الدول الأعضاء في المستقبل.[1]

ثالثا: نقد وتقييم المقاربة ما بين الحكومية

رغم أهمية الأفكار التي طرحتها المقاربة ما بين الحكومية، بيد أنها تعرضت لجملة من الانتقادات، ومن ذلك إهمال لأهمية ودور المؤسسات فوق القومية، ضف إلى ذلك إغفال تأثير المؤسسات المشتركة في تشكيل ما يسميه الحكوميين التفضيلات أو الاختيارات القومية.[2] كما أنها أهملت في تحليلاتها بعض القضايا مثل توزيع الموارد، فعالية ومشروعية المؤسسات والسياسات العامة...الخ.[3]

خلاصة:

انطلاقا مما سبق، نخلق إلى القول أن المقاربة ما بين حكومية الليبرالية، يمكن اعتبارها كمنهجية لتحليل الإجراءات التي على ضوئها تتعاون وتتكامل الدول لتحقيق مصالح وتوقعات شعوبها. كما ترى هذه المقاربة أن العملية التكاملية تعبر في جوهرها عن تعاون ما بين حكومي ينتج عن مفاوضات وخيارات تتسم العقلانية والبحث عن المصلحة.

[1] **Ibid**, pp.110-112.
[2] Jean –Jacque Roche, **Op.Cit**, p. 140.
[3] Marie-claude smouts, **Op.Cit**, p.113.

المحاضرة الثامنة

الإقليمية والإقليمية الجديدة

تمهيد:

شهدت العلاقات الدولية في عصر العولمة اتجاها متزايدا نحو تشكيل التكتلات الإقليمية، وإذا كانت الموجة الأولى للإقليمية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، اتسمت بالانغلاق وغلبة الطابع الاستراتيجي والسياسي، فإن الموجة الثانية للإقليمية، أو ما يعرف "بالإقليمية الجديدة" بدت أكثر انفتاحا كما اتسمت بغلبة البعد الاقتصادي والتجاري والتماهي أكثر مع منطق العولمة.

أولا: سياقات وعوامل ظهور الإقليمية في العلاقات الدولية

لقد ظهرت تطبيقات الإقليمية في العلاقات الدولية، في السياق الدولي الذي أعقب الحرب العالمية الثانية، وبداية الحرب الباردة التي قامت أساسا على فكرة التكتل وتقسيم العالم إلى كتلتين، كما تزامن ظهور الإقليمية مع بروز الثورات التحررية في دول العالم الثالث التي رأت في التكتلات الإقليمية مسلكا فعالا لتحقيق مصالحها الوطنية والتأثير في النظام الدولي.

وهناك من يرى أن ظهور الإقليمية يرجع إلى العوامل التالية: [1]

- ✓ التقارب الناجح بين دول أوروبا الغربية.
- ✓ انخفاض درجة التوتر في علاقات القوى العظمى.
- ✓ ازدياد عدد المستعمرات السابقة حديثة الاستقلال.

[1] محمد لحسن علاوي، "الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي"، **مجلة الباحث** ، العدد 7، 2009، ص110.

- ✓ الرغبة في تفادي الصراعات و تحقيق السلام والاستقرار من خلال التوجه نحو الإقليمية.
- ✓ تعزيز الإقليمية لا يحتاج فقط إلى التقارب الجغرافي وازدياد الترابط الاقتصادي، فالتجارب التاريخية والتقاليد الثقافية والاجتماعية والإيديولوجية يمكن أن تكون لها أهمية مركزية في فهم السبب والكيفية التي تجعل الفاعلون يتجهون نحو بناء الترتيبات الإقليمية.

ثانيا: مفهوم الإقليمية

يشير مفهم الإقليمية إلى عدد محدود من الدول التي تربط بينها علاقات جغرافية وقدر معين من الترابط المتبادل. كما تعرف الإقليمية أيضا، بأنها عملية تكثيف التعاون السياسي والاقتصادي بين دول أو أطراف تنتمي إلى منطقة جغرافية واحدة وغالبا ما يكون هذا التعاون في مجال التبادل التجاري وتدفقه.[1]

وهناك أيضا من عرف الإقليمية، بأنها مسار تنموي في منطقة جغرافية معينة. كما تعني أيضا شكل من أشكال التعاون المؤسساتي بين دولتين أو أكثر، وأحيانا تشير إلى بناء سياسي يتم قيادته من طرف مجموعة من الدول، و الهدف الأساسي من الإقليمية هو تنظيم العلاقات بين الدول و ترقية التعاون لمتعدد الأبعاد.[2]

إن الإقليمية يحددها البعد الجغرافي من جهة وكثافة التبادل التجاري والمشاركة في المؤسسات والتجانس الثقافي حيث يحدد الإقليم عمليا بحجم المبادلات التجارية وصفات مكوناته وقيمته وخبراته المشتركة". وعليه، فالإقليمية هي ليست ظاهرة جغرافية جامدة بل

[1] مارتين غريفيتس، تيري أوكالاهان ، **المرجع السابق**، ص67.

[2] Figuière C and L Guilhot, "Caractériser les processus régionaux, les apports d'une approche en termes de coordination," **Monde en Développement**, No. 135, (2006), p, 26.

هي كيان ديناميكي متحرك بحكم ما ينطوي عليه من تفاعلات وديناميات التبادل الاقتصادي والتجاري...الخ.[1]

ثالثا: الإقليمية الجديدة: مفهومها، دوافعها وأنماطها

إن المقصود بالإقليمية الجديدة في أبسط معانيها، تلك الموجة الحديثة من علاقات وتنظيمات الاندماج الاقتصادي والتجاري الإقليمي التي أخذت في التبلور ابتداء من منتصف الثمانينات في شكل تجمعات وتكتلات تجارية اقتصادية إقليمية كبرى.

ويستخدم مصطلح الإقليمية الجديدة للتمييز بين المضمون الاقتصادي– التجاري للعلاقات و التفاعلات التي تحدث داخل التكتلات أو التجمعات الإقليمية الجديدة، و بين المضمون السياسي و العسكري والاستراتيجي الذي ظل يحكم علاقات و تفاعلات النظم الإقليمية بمفهومها التقليدي، ويعكس اختلاف مضمون التفاعلات في النموذجين التقليدي و الحديث مجموعة واسعة من الاختلافات بين النموذجين، سواء من ناحية دوافع النشأة، أو من ناحية البيئة التي يمارس فيها النظام تفاعلاته. ثم، و هذا هو الأهم، نمط العلاقات مع قيادة النظام العالمي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة .[2]

كما تعني الإقليمية الجديدة، نمط جديد من التكامل الإقليمي ذو صبغة اقتصادية وتجارية بالدرجة الأولى، وهو أكثر تماشيا مع منطق العولمة. وتجدر الإشارة إلى أن نجاح التجربة التكاملية الأوروبية كان له الأثر الكبير في ظهور "الموجة الثانية" من الإقليمية، هذه الموجة أطلق عليها وصف "الإقليمية الجديدة "، التي بدأت بالظهور منذ منتصف الثمانينات.

---

[1] مارتين غريفيتس، تيري أوكالاهان ، **المرجع السابق**، ص67.

[2] محمد السعيد إدريس،" الإقليمية الجديدة و مستقبل النظم الإقليمية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 138 ، أكتوبر 1999 ، ص34.

في الحقيقة أن مفهوم الإقليمية الجديدة، يرمي إلى جعل التكتلات الاقتصادية الإقليمية كحلقة ربط بين الدول من ناحية والنظام العالمي من ناحية أخرى. بمعنى العمل على دمج الدول في الاقتصاد المعولم.

ومن الأمثلة على هذه التكتلات، تجدر الإشارة إلى السوق الجنوبية المشتركة لدول أمريكا اللاتينية، اتفاقية التجارة الحرة لدول شمال أمريكا، رابطة دول جنوب شرق آسيان، وهناك أيضا نموذج آخر يندرج ضمن الإقليمية الجديدة هو "الإقليمية المفتوحة" أي فتح مجال الانضمام للدول الراغبة في ذلك، مثل APEC .

الملاحظ أنه بالرغم من أن ظاهرة إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية قديمة، إلا أن التوجهات الحديثة لتلك التكتلات تختلف عنها اختلافا كبيرا، فقد اتسمت التكتلات القديمة بسيادة الدوافع السياسية والإستراتيجية، بالإضافة إلى أن درجات التكامل و التجانس التي تحققت في تلك التكتلات اتسمت بالتفاوت و التباين لشديد و لم يؤتى منها ثمارا ملموسة فيما عدا الاتحاد الأوروبي، أما بالنسبة للتكتلات الإقليمية الجديدة فقد اتسمت بالخصائص التالية:[1]

- أصبحت الترتيبات التكاملية أكثر تعقيدا وتشابكا سواء من حيث هياكلها أو نطاقها الجغرافي.
- تعكس التكتلات الإقليمية الجديدة الأفكار الاقتصادية الليبرالية و اقتصاد السوق، كما زاد الاعتماد المتبادل الاقتصاد العالمي بعد الحرب الباردة كنتيجة للانتشار السريع للتكنولوجيا وتحرير التجارة في أغلب الدول. فقد قام عديد من الدول النامية منفردة بتحرير تجارتها الخارجية كعنصر من عناصر إصلاح سياسات الاقتصاد الكلي.

[1] Panl Krugman, **The More Toward Free Trade Zones, Policy implication of trade and currency zones,** Studies of Federal Bank of Kamas City, 1991, pp.6-5.

- أصبحت التكتلات الإقليمية عملية متعددة الأوجه، ومتعددة القطاعات وتعطي نطاقا كبيرا من الأهداف الاقتصادية والسياسية التي يمكن وصفها بأنها إستراتيجية و ليست تجارية فقط.
- تأخذ التكتلات الإقليمية الجديدة من إستراتيجية التوجه الخارجي منهاجا لها، وتعتمد النظرة الخارجية والبينية للتكتل كمصدر للنمو، كما أنها تمثل لبعض الدول الخطوة الأولى لإمكانية الاستفادة من عمليات العولمة.
- تمثل الإقليمية محاولات للاستفادة من مكاسب اقتصاديات الحجم، وتنوع المنتجات ومكاسب زيادة الكفاءة و تنسيق السياسة التي تبرزها التكتلات الإقليمية الجديدة.
- تركز الترتيبات التكاملية الجديدة على مجالات جديدة مثل الاستثمار وسوق العمل، وسياسات المنافسة، والتكامل النقدي والمالي، والتعاون العلمي و التكنولوجي و البيئي، هذا بالإضافة إلى الأهداف السياسية.
- تؤكد التكتلات الإقليمية الجديدة أيضا على أهمية الاستثمار الأجنبي بالنسبة للتكتلات لإقليمية كمحرك أساسي في اتجاه تحرير التجارة كهدف نهائي لإقامة التكتل الإقليمي، وعلى غير ما كانت عليه التكتلات القديمة، فإن الترتيبات الإقليمية الجديدة تعتبر من وسائل جذب الاستثمار الأجنبي لمباشر وتحقيق المنافسة العالمية في التجارة.
- ظهور ترتيبات تكاملية مختلطة ذات التزامات تبادلية بين دول نامية و متقدمة.
- تتسم معظم الترتيبات الإقليمية الجديدة بسمة مشتركة تتمثل في كون الدول المعنية أعضاء في عدة تكتلات إقليمية في نفس الوقت.

بوجه عام، يمكن تقسيم دوافع قيام هذه التكتلات الإقليمية الجديدة إلى قسمين من الدوافع، وهي:

1. الدوافع التي تفرضها البيئة الاقتصادية المحلية وتتمثل في:

- الرغبة في رفع معدات النمو الاقتصادي من خلال الاستفادة من اقتصاديات الدول الأخرى داخل المنطقة التكاملية.
- السعي إلى توسيع الأسواق المحلية داخل التكتل الإقليمي.
- توفير الفرص للدول الصغرى فيما يتعلق بالنفوذ داخل الأسواق وزيادة قدراتها التنافسية إلى جانب الدول الكبرى.
- رغبة الأطراف في تحسين قدراتها التفاوضية في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.
- تقوية التعاون السياسي والأمني، علاوة على رغبة الدول الصغيرة في حماية نفسها. [1]

2. الدوافع التي تفرضها البيئة الاقتصادية الدولية وتتمثل في:

- نجاح الاتحاد الأوروبي.
- انهيار المعسكر الاشتراكي وتوجه الدول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق.
- العولمة وما أفرزته من ديناميكيات.
- سياسات التحرير الاقتصادي في معظم دول العالم النامي، بمعني تحرير السوق كشرط مسبق لنجاح التكامل الإقليمي.
- ظهور وتطور الشركات متعددة الجنسيات وسيطرتها على الأسواق
- ظهور ثورة المعلومات والاتصالات.[2]

[1] محمد لحسن علاوي، **المرجع السابق**، ص111.

[2] **نفس المرجع**، ص112.

علاوة على هذه الدوافع، فإن مفهوم الإقليمية الجديدة يرتكز على نمطين أساسيين وهما:

- ❖ **النمط الأول:** يقوم على التكتل التجاري الإقليمي المبني على تسهيل العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء وتمييزها عن العلاقات التجارية مع الدول غير الأعضاء ولهذا النموذج مستويات متعددة انطلاقا من منطقة التبادل الحر إلى الاتحاد الاقتصادي.
- ❖ **النمط الثاني:** يستند إلى التخصص وتقسيم العمل الصناعي في مجموعة من الصناعات أو صناعة واحدة بين مجموعة من الدول التي يجمعها التخصص وتقسيم العمل.[1]

رابعا: الفرق بين الإقليمية التقليدية والإقليمية الجديدة

في الحقيقة أن الإقليمية الجديدة، تختلف عن الإقليمية التي ظهرت في الستينات، ويمكن إبراز الفوارق الموجودة بينهما في النقاط التالية:

- الإقليمية التقليدية، قامت على أساس الإحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي، بينما الإقليمية الجديدة تقوم على التوجه نحو التصدير والاندماج في الاقتصاد العالمي.
- الإقليمية التقليدية دفعتها الجهود الحكومية، أما الإقليمية الجديدة يدفعها القطاع الخاص.
- الإقليمية التقليدية تقوم أساسا على التكامل في السلع الصناعية، في حين أن التكامل في الإقليمية الجديدة يشمل كافة السلع والخدمات والاستثمار.

[1] Philippe Hugon, intégrations régionales : normes et institutions, **Région et Développement**, N22, 2005, p.5.

- الإقليمية التقليدية وفرت معاملة تفضيلية للدول الأقل نموا، بينما الإقليمية الجديدة تطبق قواعد متساوية على كل الدول.
- الإقليمية التقليدية، هي ذات مضمون سياسي وعسكري، أما الإقليمية الجديدة هي ذات محتوى اقتصادي وتجاري.
- الإقليمية التقليدية تقوم على تخصيص الموارد بالاعتماد على التخطيط والقرارات السياسية، بينما في الإقليمية الجديدة تخصيص الموارد يكون بالاعتماد على قوى السوق.
- الإقليمية التقليدية، تعاملت أساسا مع الحواجز الجمركية، في حين أن الإقليمية الجديدة تقوم على التكامل العميق.[1]

خلاصة:

بناء على ما سبق، نخلص إلى القول، أن التوجهات الحديثة والمعاصرة للتكتلات الإقليمية أو ما يعرف "بالإقليمية الجديدة"، تختلف اختلافا كبيرا، عن الإقليمية التقليدية، فإذا كانت التكتلات الإقليمية القديمة تتسم بسيادة الدوافع السياسية والإستراتيجية وانغلاق العضوية على الدول التي تنتمي إلى نفس الإقليم الجغرافي، واقتصار المعاملات التفضيلية على الدول الأعضاء في التكتل..، فإن التكتلات الإقليمية الجديدة تتسم بأنها أكثر تعقيدا من حيث هياكلها ونطاقها الجغرافي (انفتاح العضوية)، وكذا عدم اقتصار التفضيلات التجارية على الدول الأعضاء فحسب، ضف إلى ذلك أن الإقليمية الجديدة تركز على مجالات جديدة، مثل الاستثمار وسوق العمل، سياسات المنافسة والتكامل النقدي والمالي والتعاون العلمي والتكنولوجي والبيئي ...الخ.

[1] Philippe Hugon, **les économies en développement à l'heure de la régionalisation**, Paris : Karthala, 2003, p.36.

المحاضرة التاسعة

الإقليمية والعولمة بين التكامل والتعارض

تمهيد:

شهد العالم مؤخرا نشاطا واسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات الإقليمية، ومع تنامي هذا التوجه أخذت قضية الإقليمية طريقها إلى البروز والاهتمام مرة أخرى خلال العشر سنوات الأخيرة من القرن الماضي، ففي الأمريكيتين ظهرت السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية، كما تم إنشاء منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية "النافتا"، بالإضافة إلى تجمع آسيا الباسيفيك الأبيك وغيرها من الترتيبات الإقليمية التي ظهرت في مختلف مناطق العالم، بيد أن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل تنامي التوجه نحو الإقليمية يتعارض أم يتماهي مع منطق العولمة؟.

أولا: مفهوم العولمة

تعتبر العولمة ظاهرة تاريخية يرجعها البعض إلى منتصف القرن التاسع عشر، بيد أنها شهدت في السنوات الأخيرة تناميا وزخما كبيرا، حيث أصبحت تعبر عن مرحلة جد متطورة للرأسمالية، كما تشكل العولمة أحد المفاهيم الثورية في العلاقات الدولية، بحكم نزعتها العدائية للحدود الإقليمية، وسعيها الدائم والمستمر لتحقيق الاندماج على المستوى العالمي، عبر تسريع وتكثيف العمليات والنشاطات الهادفة لتعزيز التبعية العالمية المتبادلة. بيد، أنه سيكون من الخطأ النظر إلى العولمة بطريقة حتمية، فكما أن ثمة قوى اندماج عاملة على الأرض من خلال تقليص المسافات على مستوى عالمي، ثمة قوى تفتيت أيضاً.[1]

[1] مارتين غريفيتس، تيري أوكالاهان، **المرجع السابق**، ص316.

الحقيقة أن التعاريف التي قدمت بشان العولمة هي في درجة كبيرة من التباين والاختلاف بحكم الغموض والتعقيد الذي يكتنف هذا المصطلح، فمن الناحية اللغوية العولمة هي ترجمة للكلمة الانجليزية Globalization أما اصطلاحا فقد تعددت تعاريف العولمة، إذ هناك من عرفها بأنها تشير إلى ذلك الاتجاه المتزايد نحو تدويل السلع والأفكار، ورؤوس الأموال على المستوى العالمي. كما تعني أيضا تجاوز الولاءات التقليدية، لتحل محلها ولاءات جديدة والتي عادة ما تكون نفعية وبرغماتية.[1]

وتنطوي العولمة على مجموعة من السمات التي يمكن تلخيصها في العناصر التالية:

- تآكل الحدود والمسافات بين الدول حيث تحول العالم إلى "قرية كونية صغيرة" "القرية العالمية" على حد تعبير **مارشال ماكلوهان**.
- تزايد الترابط الاقتصادي العالمي وحركيات الاعتماد المتبادل ما بين الدول.
- التأثيرات الكبيرة للتطور التكنولوجي وللثورة المعلوماتية والاتصالية
- تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات ودورها الكبير في عولمة الإنتاج.
- التنميط الثقافي وزوال الفوارق الثقافية
- تراجع وانحسار سيادة الدولة.

في الحقيقة أن تقييمات العولمة تختلف اختلافاً كبيراً، وفي هذا الشأن يمكن التمييز بين إيديولوجيات أو مذهبيات ثلاث بشأن العولمة، ليبرالية، يسارية وإسلامية.

❖ **فبالنسبة للمذهبية الليبرالية**، العولمة تعمل على تحقيق ازدهار ورخاء أكبر من خلال توسيع رأس المال، وتعزيز حقوق الإنسان و السلام العالمي،

[1] حافظ عبد الرحيم وآخرون، **السيادة والسلطة، الآفاق الوطنية والحدود العالمية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 123.

❖ **أما بالنسبة لليسار**، فهو يحمل رؤية راديكالية ومضادة للعولمة، كونها تكرس الفوارق واللامساواة بين الشعوب، كما تعبر عن الهيمنة الرأسمالية الغربية.

❖ **في حين أن الرؤية الإسلامية:** تعتبر أن للعولمة جوانب إيجابية مثل الاستفادة من التطور التكنولوجي وثورة المعلومات..، وأخرى سلبية، مثل تكريس الغزو الثقافي و تهديد منظومة القيم في المجتمعات الإسلامية.[1]

ثانيا: العولمة وزيادة التوجع نحو الإقليمية

يشكل التوجه نحو الإقليمية أحد الخيارات الإستراتيجية التي تلجأ إليها الدول لمواجهة تحديات العولمة، فمنذ نهاية الحرب الباردة شهد العالم العديد من التطورات ولعل أهمها تشكل العديد من التكتلات بين الدول من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي، والمثال على ذلك الاتحاد الأوروبي، التكامل بين دول أمريكا الشمالية وبين دول جنوب شرق آسيا، ناهيك عن إنشاء مناطق التبادل الحر والأسواق الحرة، التي تسعى الدول المتكاملة في إنشائها مع الدول المجاورة لها، مثل الشراكة الأورو –متوسطية وسياسة الجوار...الخ.

تشير إحدى دراسات صندوق النقد الدولي، أنه يتواجد حوالي 45 نظاما تكامليا اقتصاديا عبر العالم، في مختلف صوره ومراحله، وهو ما يشمل حوالي 75 بالمائة من دول العالم، وتسيطر مجموع هذه التكتلات على حوالي 85 بالمائة من المبادلات العالمية.[2]

وفي المقابل نجد الترابط التجاري والمالي الذي يعرفه العالم في زمن العولمة، قائم على آليات ومؤسسات مالية وتجارية تتولى كل منها مهام محددة، و تتمثل هذه المؤسسات في صندوق النقد الدولي، البنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة.

---

[1] مارتين غريفيتس، تيري أوكالاهان ، **المرجع السابق**، ص318.

[2] محمد لحسن علاوي، **المرجع السابق**، ص107–114.

كما يلاحظ أن الدول في عصر العولمة تسعى للتكتل لحماية السيادة، ومن جهة أخرى تقليص تلك السيادة باعتبارها دخلت في التكامل.

تأسيسا على ما سبق، يمكن القول أن الإقليمية أصبحت في عصر العولمة إستراتيجية تعتمدها الدول في سياساتها الاقتصادية للاندماج بشكل إيجابي في النظام العولمي، **كما أن الدولة ستتحول من صفة الدولة الأمة القائمة على الهوية الوطنية إلى صفة الدولة المنطقة القائمة على أساس الهوية الإقليمية.**

ثالثا: جدلية العلاقة بين الإقليمية والعولمة: تكامل أم تعارض؟

في سياق البحث في جدلية العلاقة بين الإقليمية والعولمة، ثمة إشكالية هامة تطرح نفسها هل الإقليمية تتوافق أم تتعارض مع العولمة؟ وللإجابة عن هذه الإشكالية ثمة اتجاهان أساسيان:

الاتجاه الأول: يرى أن الإقليمية تتوافق وتتسق مع العولمة، فالتوجه نحو الإقليمية هو وسيلة نحو الاقتصاد العالمي الحر، من خلال قدرة الدول على التعامل مع محيطها الخارجي الأول الإقليمي، عن طريق التعاون مع دول الجوار وقد يكون هذا حافزا للدخول في اتفاقيات أكثر اتساعا سواء من حيث العضوية أو من حيث النشاط، فانفتاح الدول على محيطها أولا ثم على باقي الدول هو توجه أكيد نحو العولمة.

الاتجاه الثاني: يعتبر أن الإقليمية تتعارض مع العولمة باعتبارها ظهرت كردة فعل على العولمة، من خلال حمايتها للاقتصاد المحلي، واقتصار مجال التعاون على بعض الدول في إطار التجارة على المستوى الإقليمي، بسبب خلقها للأفضليات في التعاملات الاقتصادية والتجارية بين الدول الأعضاء وعدم قدرة الدول غير الأعضاء من الاستفادة من نفس الأفضليات. كما أن الخيارات الاقتصادية تصبح محدودة ومقتصرة

على الدول الأعضاء دون غيرها ضف إلى ذلك فرض السياسات الحمائية التي تتعارض مع النظام التجاري متعدد الأطراف.[1]

الواقع أن العديد من الدراسات التي تناولت قضية الترتيبات الإقليمية الجديدة قد انطلقت من افتراض أن الإقليمية الجديدة، إنما تعمل في اتجاه تحقيق أهداف و غايات العولمة والنظام متعدد الأطراف و اعتبارها إحدى آليات الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي خاصة في ضوء استنادها إلى تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية سواء بشكل مشروط أو غير مشروط بيد أنه في الوقت الذي تمتلك فيه الإقليمية الجديدة من المقومات أو الخصائص التي تضمن لها التكامل في النظام متعدد الأطراف، إلا أنه قد أثارت في الوقت ذاته ضرورة إصلاح الأساس القانوني لهذا النظام، و المتمثل في اتفاقية الجات، على نحو يضمن توفير أساس قانوني يشجع على ازدهار ترتيبات الإقليمية الجديدة.[2]

خلاصة:

من خلال ما سبق، نخلص إلى القول أن فهم العلاقة بين الإقليمية والعولمة، يعتمد على فهم بعض العوامل التي أدت إلى الدخول في التكتلات ثم على مدى تفاعل الدول المشاركة في اتخاذ القرارات والإجراءات إما لجعل التكامل أداة للاندماج في العولمة، أو لجعل التعاون بينها وسيلة لمواجهة تداعيات وتحديات العولمة.

وإذا كان التكامل هو شبكة من الدول محدودة بحدود، فإن العولمة هي نسيج من الشبكات عابرة للحدود فهي ظاهرة تتجاوز الأقاليم.

---

[1] أكرم عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الإقتصادي العربي**،القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002 ، ص 170.

[2] محمد لحسن علاوي، **المرجع السابق**، ص113.

المحاضرة العاشرة

التجارب الرائدة في الترتيبات التكاملية التقليدية: الإتحاد الأوروبي نموذجا

تمهيد:

يعتبر الإتحاد الأوروبي أحد التجارب الرائدة في الترتيبات التكاملية التقليدية، فعلى خلاف الإقليمية الجديدة، فإن الإتحاد الأوروبي اتبع منهج الإقليمية التقليدية التي ظهرت في إطار ما يعرف بالموجة الأولى للإقليمية التي ظهرت في مطلع الستينيات.

وتتسم الإقليمية التقليدية والتي يندرج في إطارها الاتحاد الأوروبي بمجموعة من الخصائص ومن ذلك، انغلاق العضوية على الدول التي تنتمي للإقليم، واقتصار التفضيلات التجارية فقط على الدول الأعضاء في التكامل دون غيرها، بالإضافة إلى اتباع سياسة الإحلال محل الواردات، وغلبت الدوافع الأمنية وكذا أسلوب التخطيط والقرارات السياسية في إدارة المشروع التكاملي.[1]

أولا: التعريف بالإتحاد الأوروبي

يعد الاتحاد الأوروبي European Union منظمة إقليمية ذات طابع اندماجي تضم 27 دولة، وقد تأسس الاتحاد بموجب معاهدة ماستريخت الموقعة عام 1991، بيد أن فكرة الوحدة الأوروبية هي راسخة في التاريخ وتعود إلى القرن الثالث عشر.

1. الخلفيات التاريخية لفكرة الوحدة الأوروبية:

إن الوحدة الأوروبية قبل أن تكون واقع ميداني، كانت عبارة عن مشروع فكري تبلور في مخلية وأذهان العديد من المفكرين والحكماء والفلاسفة ورجال القانون والمصلحين الاجتماعيين فيلا أوروبا.

[1] Philippe Hugon, **les économies en développement à l'heure de la régionalisation,** Op.Cit, p.36.

ولذلك فالجذور التاريخية لمشروع الوحدة الأوروبية ترجع إلى القرن الثالث عشر وتواصلت عبر قرون دون انقطاع حتى سمحت الفرصة إلى تحويلها إلى حركة سياسية نشطة ومتفاعلة مع الواقع وقد حمل لواء هذه الحركة عدد كبير من المفكرين والفلاسفة أمثال **بيار دوبوا** و **سولي** وغيرهم، وقد كان الدافع المحرك لفكرة الوحدة الأوروبية أثناء ظهورها كان دينيا بامتياز، حيث عمل الغرب المسيحي "المؤمن" على الوحدة لمواجهة الآخر أي الشرق "الكافر".[1]

كما طرحت فكرة الوحدة الأوروبية، في نهاية القرن السابع عشر لمواجهة الإمبراطورية العثمانية، ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى وما خلفته من دمار، تم التأكيد على خيار الوحدة من أجل إنقاذ أوروبا.

ومع نهاية الحرب العالمية الثاني تأكد أكثر مشروع الوحدة الأوروبية وبخاصة مع الدعم الأمريكي لتوحيد أوروبا لمواجهة تمدد الخطر الشيوعي.[2]

2. عوامل انطلاق التجربة التكاملية الأوروبية:

لقد ساهمت عدة عوامل في انطلاق عملية التكامل الأوروبي ولعل أبرزها الدافع الأمني وأهمية الخطر الخارجي، ضف إلى ذلك الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مشروع مارشال والمساعدات الممنوحة لأوروبا في مرحلة الحرب الباردة.

فبالنسبة للعامل الأمني والخطر الخارجي، فقد كان من أهم العوامل الباعثة نحو فكرة الوحدة الأوروبية سواء في مرحلة المشروعات الطوباوية التي تطرح الوحدة على أساس ديني لتقوية وتوحيد الغرب المسيحي في مواجهة "الشرق الكافر"، أو حتى في

---

[1] حسن نافعة، **الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص ص95-96.

[2] **نفس المرجع**، ص104.

مرحلة الحرب الباردة لتقوية أوروبا للتصدي لتمدد للخطر الشيوعي الذي مثله الاتحاد السوفياتي. كما أن الدافع الأمني لعب دورا مهما في دفع كل من ألمانيا وفرنسا للتعاون والتكامل قصد احتواء العداء التاريخي بينهما.

علاوة على ما سبق، فقد كان **لمشروع مارشال،** ودور الولايات المتحدة الأمريكية، دور كبير في تحقيق التكامل الأوروبي، حيث قدمت الولايات المتحدة في إطار مشروع مارشال 13 مليار دولار كمساعدات لإنعاش الاقتصاد الأوروبي لتسهيل الوحدة الأوروبية كشرط أساسي لمواجهة الخطر الشيوعي، ولذلك فالولايات المتحدة الأمريكية من خلال مشروع مارشال أعطت دفعة قوية للعمل الأوروبي المشترك.

3. معايير العضوية:

لقد تم إقرار معايير العضوية في الاتحاد الأوروبي في معاهدة كوبنهاجن في جويلية 1993، والتي جاءت على النحو التالي:

- وجود مؤسسات مدنية مستقرة قادرة على ضمان الديمقراطية وسيادة حكم القانون واحترام حقوق الإنسان.
- القدرة على تحمل التزامات العضوية بما يضمن تحقيق أهداف الاتحاد.
- وجود اقتصاد سوق فعال وقادر على تحمل أعباء المنافسة مع قوى السوق ضمن إطار الاتحاد.

4. الهيكل التنظيمي والمؤسساتي للإتحاد الأوروبي:

ترتكز البنية التنظيمية للإتحاد الأوروبي على ثلاث أنواع من المؤسسات بعضها يهتم بصنع القرار، أما البعض الآجر فيعنى بالجانب الرقابي وكذا الجانب التقني.

وتتمثل مؤسسات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي فيما يلي:

أ. مِؤسسات صنع القرار:

- **مجلس الاتحاد الأوروبي:**

ويعد أحد أهم الأجهزة الإدارية في الاتحاد حيث يتولى تمثيل مصالح الدول الأعضاء على المستوى الأوروبي، ويتمتع المجلس بصلاحيات واسعة وبخاصة في المجالات المتعلقة بالسياسية الخارجية المشتركة والتعاون الأمني. ويتكون المجلس من وزراء حكومات الدول الأعضاء والذي يعقد اجتماعاته حسب الحاجة.

ويتم التصويت في المجلس إما بالإجماع أو بالأغلبية المؤهلة وذلك حسب المجال الذي ينتمي إليه الموضوع المصوت عليه، وتمتلك كل دولة عضو في المجلس عدد من الأصوات يتناسب مع عدد سكانها، كما يتم زيادة عدد الأصوات المخصص للدول الصغيرة لخلق نوع من التوازن مع الدول الكبيرة.[1]

- **المفوضية الأوروبية:**

تعنى المفوضية الأوروبية بمصالح الاتحاد الأوروبي ككل، مما يفرض على المفوضين الالتزام بذلك بغض النظر عن جنسيتهم والدول التي ينتمون إليها. وتمتلك المفوضية صلاحيات واسعة في مجال تقديم مقترحات القوانين والإشراف على تنفيذ القوانين المشتركة بوصفها المسؤولة عن حماية الاتفاقيات المبرمة، كما تقوم بوضع الميزانية العامة للإتحاد والإشراف على تنفيذها. بالإضافة إلى تمثيل الاتحاد في المفاوضات الدولية كما يحق لها توقيع الاتفاقيات مع دول خارج الاتحاد ولها صلاحيات واسعة في مسألة قبول أعضاء جدد في الاتحاد.

---

[1] ياسين صباح رمضان، "مؤسسات الإتحاد الأوروبي واختصاصاته"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، العدد01، 2016، ص11.

- **البرلمان الأوروبي:**

يتمتع البرلمان الأوروبي ببعض الصلاحيات التشريعية ويعتبر الجهاز الرقابي والاستشاري في الاتحاد الأوروبي، كما يراقب عمل المفوضية الأوروبية ويوافق على أعضائها، يشارك بوضع القوانين، ويصادق على الاتفاقات الدولية وعلى انضمام أعضاء جددن، فضلا عن امتلاكه لصلاحيات واسعة في ما يتعلق بالميزانية المشتركة للإتحاد الأوروبي.[1]

ب. المؤسسات الرقابية:

علاوة على مؤسسات صنع القرار **هناك مؤسسات أخرى ذات طابع رقابي**، مثل: **محكمة العدل الأوروبية** التي تعد الجهاز القضائي للاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى **محكمة المراجعين**، وهي المسؤولة عن فحص ومراقبة ومراجعة ميزانية وحسابات الاتحاد الأوروبي، ضف إلى ذلك، **الهيئات الاستشارية** مثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، ولجنة الأقاليم.

ت. المؤسسات المستقلة ذات الطابع التقني:

وتتمثل هذه الهيئات في **البنك الأوروبي للاستثمار**، الذي تأسس بموجب معاهدة روما المنشأة للجماعة الاقتصادية الأوروبية، وتهدف هذه الهيئة إلى تمويل المشروعات الاستثمارية وكذا تحقيق التنمية المتوازنة والاهتمام بالأقاليم الأقل تقدما في أوروبا.

بالإضافة إلى **البنك المركزي الأوروبي**، الذي تأسس مع توحد العملات الأوروبية ويهدف بالأساس إلى العمل على استقرار العملة الأوروبية وضبط حجم النقود المتداولة،

[1] **نفس المرجع**، ص ص13-17.

جامعة أمحمد بوقرة-بومرداس
المجلس العلمي
كلية الحقوق و العلوم السياسية

وكذا تنفيذ السياسات المالية والإشراف على حسن سير ميزان المدفوعات وإدارة الاحتياطات الرسمية.[1]

ثانيا: ديناميات ومضامين التكامل الأوروبي

شهدت التجربة الأوروبية العديد من الديناميات التكاملية، التي كانت في الغالب تجسيدا لمضامين المنهج الوظيفي في التكامل القائم على فكرة الانتشار والتعميم والمرحلية والتدرج في المسار التكاملي، وفق حركة تصاعدية من الأسفل إلى الأعلى، ومن هذا المنطلق، بدأت المشروع التكاملي الأوروبي من التكامل في قطاعات فنية اقتصادية مثل جماعة الفحم والصلب عام 1951، ثم أخذ في التوسع تصاعديا وفق آلية الانتشار والتعميم لتصل بذلك التجربة الأوروبية إلى أعلى مراحل النضج التكاملي من خلال طرحها لمشروع الوحدة السياسية.

1. الجماعة الأوروبية للفحم والصلب:

من الثابت أنه من الصعب تحقيق التكامل دون تبديد المعضلة الأمنية والعداء التاريخي بين فرنسا وألمانيا، وعلى هذا طرح **جون موني** فكرة استلهما من وحي النظرية الوظيفية، مفادها إذا كان الحديد والصلب هي المادة المغذية للتسلح والصناعات العسكرية فأن وضع هذا القطاع تحت سلطة ورقابة مشتركة من شأنه تبديد المخاوف والقضاء على المعضلة الأمنية بين فرنسا وألمانيا، وبالفعل تم تبني المشروع وتأسست بذلك الجماعة الأوروبية للفحم والصلب عام 1951 على يد كل من ألمانيا (الغربية)، فرنسا، إيطاليا ودول البينيلوكس الثلاث (بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ).[2]

---

[1] **نفس المرجع**، ص ص 20-21.

[2] رضوان بن تومي، "الإتحاد الأوروبي: دراسة في مراحل تطور التجربة التكاملية الأوروبية"، **مجلة أكاديميا**، العدد 04، 2016، ص139.

2. الجماعة الاقتصادية الأوروبية: السوق الأوروبية المشتركة:

تأسست الجماعة الاقتصادية الأوروبية أو السوق الأوروبية المشتركة، بموجب معاهدة روما التي وقعت في 25 مارس 1957، وقد كانت بمثابة اللبنة الأولى للإتحاد الأوروبي، ولذلك فالسوق الأوروبية المشتركة تعد مرحلة مهمة لتحقيق التوحيد الاقتصادي والسياسي، وقد تضمن بنود معاهدة روما الأهداف التالية:

- ✓ إلغاء الرسوم الجمركية ونظام الحصص بين الدول الأعضاء
- ✓ إزالة العوائق التي تحول دون انتقال الأشخاص والبضائع ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.
- ✓ توحيد التعريفة الجمركية التي يتعامل به الأعضاء مع العالم الخارجي ووضع سياسة موحدة في مجال التجارة الخارجية والزراعة والنقل.
- ✓ تطبيق إجراءات تسمح بالتنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول الأعضاء.[1]

3. معاهدة ماستريخت وتأسيس الاتحاد الأوروبي:

في ماس 1992 وقع وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية الأوروبية، معاهدة ماستريخت التي تأسس بموجبها الاتحاد الأوروبي، وقد أقرت هذه المعاهدة تعديلات جوهرية على معاهدة روما واستهدفت ما يلي:

- التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وإلغاء الحواجز بين الدول.
- إقامة الوحدة النقدية الكاملة، وتأسيس بنك أوروبي يتولى إصدار العملة الأوروبية الموحدة.

[1] صدام مرير الجميلي، **الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي**، بيروت دار المنهل، 2009، ص43.

- تبني سياسة خارجية مشتركة وإقامة نظام دفاعي مشترك في إطار اتحاد أوروبا الغربية.[1]

علاوة على هذه المراحل الهامة في مسار تطور التجربة التكاملية الأوروبية، فقد شهدت أيضا التكامل الأوروبي ديناميات هامة على صعيد توحيد السياسات أو ما يعرف بالسياسات الأوروبية المشتركة التي شملت عدة قطاعات، مثل السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة "السياسة الخضراء"، بالإضافة إلى السياسة النقدية، بالإضافة إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة...الخ.

ثالثا: تقييم التجربة الأوروبية في التكامل والاندماج

يعد الاتحاد الأوروبي أحد النماذج التكاملية الناجحة التي وصلت إلى أعلى درجات التكامل والاندماج، الأمر الذي جعل الاتحاد واحد من الأقطاب التي تحظى بثقل كبير على الصعيد الجيواقتصادي، فضلا عن كونه يمثل أحد أطراف الثالوث Triade الذي يحكم حركة الاقتصاد العالمي.

من خلال تقييم التجربة الأوروبية، يتضح أن المشروع التكاملي الأوروبي مزج بين منهجين مختلفين في تحقيق أهدافه، وهما منهج التكامل والاندماج الوظيفي ومنهج التنسيق والتعاون.

فمنهج التكامل والاندماج الوظيفي: يتعامل مع التكامل من منظور وظيفي له سمات معينة ولعل أهمها المرحلية والتدرج والحركة من الأسفل إلى الأعلى عن طريق إطلاق العملية التكاملية بدءا بقطاعات فنية محدودة تتوسع تدريجيا ووضع هذه القطاعات تحت سلطة مؤسساتية أعلى من سلطة الدول التي تقبل الدخول في هذه العملية، وهو ما

[1] رضوان بن تومي، **المرجع السابق**، ص143.

يعني تنازل الدول هذه الدول عن جانب من سلطاتها تدريجيا لصالح المؤسسات المشتركة.

أما المنهج الثاني فهو منهج التنسيق والتعاون: فيطرح قضية الوحدة من منظور التعاون القائم على الاختيار الحر بين الوحدات المستقلة ومتساوية السيادة وعلى الاتحاد الأوروبي جمع ومزج بين هذين المنهجين في نظام بالغ الدقة والتعقيد في نفس الوقت.[1]

الحقيقة أن التجربة التكاملية الأوروبية، حققت نجاحات كبيرة على مستوى التكامل الاقتصادي، ولكن الأمر ليس كذلك على الصعيد السياسي، ولعل هذا ما يتجلى من خلال الفشل في تحقيق ما أسماه **هوبيرت فيدرين** بمشروع "الولايات المتحدة الأوروبية" الرامي إلى تحقيق الوحدة السياسية، بسبب رفض كل من إيطاليا بريطانيا وغيرها من الدول التوقيع على اتفاقية لشبونة وذلك بدافع التمسك بالسيادة.

كما أثبتت الحرب الأمريكية على العراق عام 2003، مدى فشل الإتحاد الأوروبي على توحيد المواقف على مستوى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة PESC، حيث انقسمت دول الإتحاد الأوروبي بين مؤيد ومعارض، الأمر الذي يدل على أن أوروبا تتعامل بصوت واحد مع العالم اقتصاديا، ولكن على الصعيد السياسي ثمة انقساما كبيرة بين الدول الأوروبية، بل أكثر من ذلك أصبحت العديد من دول الإتحاد الأوروبي تابعة ومستقطبة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وبخاصة في القضايا المرتبطة بالسياسة الخارجة والتعامل مع الأزمات الدولية.

وعليه، فالإتحاد الأوروبي يعاني من نقاط ضعف كبيرة على الصعيد السياسي والأمني، ولذلك كثيرا ما يوصف الاتحاد الأوروبي بأنه "عملاق اقتصادي ولكنه قزم

[1] حسن نافعة، **المرجع السابق**، ص27.

سياسي"، ضف إلى ذلك ضعفه على الصعيد الأمني، باعتبار الأمن الأوروبي لا يزال تحت حماية الحلف الأطلسي.[1]

علاوة على ما سبق، فإن الإتحاد الأوروبي يواجه العديد من التحديات التي قد تؤثر سلبا على مستقبل هذا التنظيم الاندماجي، ومن ذلك:

- التحديات المرتبطة بالجانب الديمغرافي وأزمة الشيخوخة.
- التحديات المتعلقة بتوسيع الاتحاد الأوروبي، وما ترتب عن ذلك من انعكاسات سلبية على الانسجام داخل الإتحاد الأوروبي.
- أزمة منطقة اليورو وما أثارته من تهديدات للإتحاد الأوروبي.
- أزمة اليونان المالية وانعكاساتها على الإتحاد الأوروبي.
- التحديات المرتبطة بالتعامل مع قضايا الهجرة واللجوء واليمين المتطرف...الخ.
- التحديات المرتبطة بالبريكسيت (انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي) وما أفرزه تداعيات على الإتحاد الأوروبي.
- تحديات إدارة جائحة كورونا وما أحدثته من انقسامات واصطفافات داخل الاتحاد الأوروبي.
- التحديات المرتبطة بتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الأوروبي، وبخاصة قضايا أمن الطاقة.

خلاصة:

تأسيسا على ما سبق، نخلص إلى القول أن الإتحاد الأوروبي شكل أحد النماذج الرائدة التي يحتذى على مستوى التكامل الإقليمي، وقد لعب عامل المصلحة والاعتبارات البرجماتية دورا هاما في نجاح التجربة الأوروبية.

[1] Jean Claude Zerka, **Relations Internationales**, Paris : Ellipses, 2006, p.260.

فمن خلال إدراك أهمية المصلحة تمكنت كل من فرنسا وألمانيا من تجاوز خلافاتها التاريخية، ليتحول بذلك المحور الألماني– الفرنسي إلى **نواة التكامل** التي التفت حولها باقي الدول الأوروبية.

كما يمكن إرجاع النجاح الذي حققته التجربة الأوروبية في التكامل والاندماج إلى إتباع المنهج الوظيفي في التكامل ومراعاة المرحلية والتدرج وأسلوب الانتشار والتعميم، وانتقال التكامل بشكل تصاعدي من القاعدة إلى القمة، أي من القضايا الاقتصادية والفنية (السياسة الدنيا) إلى المجالات السياسية والأمنية (السياسة العليا) مثل طرح فكرة السياسة الخارجية والأمنية المشتركة PESC في إطار معاهدة ماستريخت 1992.

ولكن بالرغم من النجاحات الكبيرة التي حققها الاتحاد الأوروبي علي صعيد التكامل الاقتصادي، حيث أصبح يمثل قطبا وازنا في الاقتصاد العالمي، ولكن مع ذلك لا يزال الاتحاد الأوروبي يعاني من ضعف كبير من الناحية السياسية والأمنية.

المحاضرة العادية عشر

التجارب الرائدة في الترتيبات التكاملية الجديدة "الإقليمية الجديدة"

رابطة دول جنوب شرق آسيا "الآسيان" نموذجا

تمهيد:

شهدت العلاقات الدولية في منتصف الثمانينات بروز نمط جديد من الترتيبات التكاملية أطلق عليها دارسو العلاقات الدولية تسمية "الإقليمية الجديدة" New Regionalism حيث لجأت العديد من الدول وفي مختلف مناطق العالم إلى بناء هذا النوع الجديد من التكتلات على غرار الأبيك APEC والنافتا NAFTA ...الخ.

وتعد رابطة دول جنوب شرق آسيا "الأسيان" إحدى النماذج الرائدة للإقليمية الجديدة والمنفتحة، وبخاصة في ظل اندماجها الايجابي والفعال في الاقتصاد العامي ومساهمتها الكبيرة في التجارة الدولية وفي الناتج العالمي، مما جعلها تحتل موقعا مهما في العلاقات الاقتصادية الدولية.

وقد سلكت التجربة التكاملية لرابطة الآسيان **منهج الإقليمية الجديدة والمنفحة** حيث استهدفت الرابطة تخفيض القيود على واردات الدول غير الأعضاء، وكذا انفتاح الرابطة على العالم الخارجي وتوثيق علاقاته مع دول أخرى من أجل إقامة مناطق تجارة حرة مع هذه الأخيرة، ولم يبقى الآسيان تكتلا اقتصاديا مغلقا على الدول الأعضاء فحسب.[1]

وبوصف رابطة الأسيان نموذج للإقليمية الجديدة والمنفتحة، فقد انتهجت الرابطة سياسة موجهة للخارج لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، والعمل على جعل الأسيان كقاعدة

[1] علي خالفي، عبد الوهاب رميدي، "رابطة دول جنوب شرق أسيا: نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 06، 2012، ص 91.

إنتاجية تنافسية موجهة إلى خدمة السوق العالمية، خاصة بعد اتفاق زعماء دول الأسيان بإقامة قاعدة أساسية لسوق موحدة تقام عام 2020 وبالتالي إقامة أكبر تكتل أسيوي قادر على مواجهة التكتلات الاقتصادية الكبرى كالاتحاد الأوربي ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية...الخ.[1]

أولا: التعريف برابطة دول جنوب شرق آسيا

تعد رابطة دول جنوب شرق آسيا إحدى التجارب الناجحة للإقليمية الجديدة، وقد عبرت هذه التجربة بشكل واضح عن مدى قدرة الدول النامية في التكامل جنوب/جنوب، وتجاوز خلافاتها من أجل تحقيق المصلحة المشتركة، الأمر الذي مكن رابطة الآسيان من الاندماج بشكل إيجابي في الاقتصاد العالمي.

1. نشأة رابطة الآسيان:

نشأت رابطة دول جنوب شرق آسيا كحلف سياسي لمواجهة خطر المد الشيوعي في منطقة جنوب شرق آسيا، وقد بدأت الرابطة بقيادة خمسة أعضاء مؤسسين هم: تايلاند، إندونيسيا، ماليزيا الفلبين، سنغافورة، لمحاولة تجاوز حرب محتملة في المنطقة، بعد الظروف الصعبة التي عرفتها المنطقة في تلك الفترة، والتي تميزت بالصراع ما بين الكتلتين الشرقية والغربية فيما يعرف بالحرب الباردة. تم الإعلان عن نشأة رابطة جنوب شرق أسيا بعد اجتماع رؤساء خارجية الخمس دول في العاصمة التايلاندية بانكوك سنة 1967، ثم انضمت سلطنة بروناي سنة 1984، ثم انضمت فيتنام سنة 1995 ثم لاوس وميانمار سنة 1997، واكتملت بانضمام الدولة العاشرة كمبوديا سنة 1999.[2]

---

[1] **نفس المرجع**، ص 92.

[2] محمود عبد العزيز، "آفاق التعاون والتكامل الاقتصادي تحت مظلة رابطة الآسيان"، **مجلة آفاق آسيوية**، العدد 08، 2021، ص ص 49-50.

2. مبادئ رابطة الآسيان:

ارتكزت الرابطة على خمسة مبادئ رئيسة وهي:

- تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.
- محاربة الاشتراكية.
- المحافظة على السيادة الوطنية.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.
- التوجه نحو إقامة وترقية اقتصاد السوق.[1]

3. أهداف رابط الآسيان:

تهدف رابطة دول جنوب شرق آسيا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وقد حدد إعلان بانكوك عام 1976 أهم أهداف الرابطة والتي كانت على النحو التالي:

- تسريع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية في جنوب شرق آسيا بعمل مشترك يقوم على روح التعاون والتكافؤ، والمشاركة من أجل تعزيز قواعد مجتمع مزدهر يسوده السلام.
- تعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة لأعضائها وتشجيع التعاون النشط والمعونة المتبادلة في البحث والتدريب والمجالات الاقتصادية والاجتماعية.
- التآزر على حو أكثر فاعلية في استخدام أنشطتها الزراعية والصناعية وتوسيع جارتها ما في ذلك دراسة شؤون التجارة السلعية الدولية وتحسين النقل والاتصالات.
- تعزيز الدراسات حول إقليم جنوب شرق آسيا.

[1] زين الدين حماشي، **انعكاسات انشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة رابطة دول جنوب شرق آسيا**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف: كلية العلوم الاقتصادية، 2011، ص92.

- إقامة علاقات وثيقة ونافعة مع المؤسسات الدولية والإقليمية ذات الأهداف المماثلة.
- إشاعة السلام والاستقرار السياسي والاقتصادي الإقليميين في مواجهة القوى الكبرى، وتجنب الصراع فيما بينهما بمراعاة احترام العدل وسيادة القانون في العلاقات بين دول الإقليم.[1]

انطلاقا من هذه الأهداف، فإن رابطة الأسيان تهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين أعضائها يتم خلالها إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على تجارتها البينية، كما تهدف إلى توثيق العلاقات مع دولا أخرى لإقامة معها مناطق تجارة حرة كاليابان كوريا الجنوبية وغيرها. وهذا ما يدل على أنها تكتلا اقتصاديا مفتوحا لا حيث أنها لا تقتصر فقط على دول الجنوب الآسيوي. وهذا ما ينطبق على المفهوم الحديث للتكامل الاقتصادي أو ما يعرف بالإقليمية الجديدة.

4. الإطار التنظيمي والمؤسساتي لرابطة الآسيان:

إن الإطار التنظيمي والمؤسساتي لرابطة جنوب شرق أسيا، يتميز بالبساطة من جهة والتكامل من جهة ثانية، إذ يضم الجهاز التنظيمي للرابطة الهياكل الآتية:

- **اجتماع رؤساء الحكومات:** يمثل اجتماعهم أعلى سلطة في الرابطة، انعقدت أول قمة سنة 1976 وفي عام 1992 تقرر عقدها كل ثلاث سنوات، واعتبارا من 1995 تقرر عقد اجتماعات استثنائية سنويا.
- **الاجتماعات الوزارية:** تعقد في الغالب من قبل وزراء الخارجية للدول الأعضاء، تعقد اجتماعات سنويا لمناقشة ومتابعة تنفيذ قرارات القمة، ورسم سياسات الرابطة،

[1] محمود عبد العزيز، **المرجع السابق**، ص ص50-51.

الإشراف على تنفيذها، كما يعقد سنويا اجتماعا لوزراء الاقتصاد لتوجيه التعاون الاقتصادي للرابطة

- **الأمين العام للرابطة:** يعينه رؤساء حكومات الدول الأعضاء، بترشيح من الاجتماع الوزاري وهو المسؤول عن اخذ المبادرة وتقديم المشورة، وتنسيق وتنفيذ أنظمة الرابطة.
- **اللجنة الدائمة للأسيان:** مهمتها متابعة العمل ووضع السياسات والتنسيق بين الدول الأعضاء فيما بين دورات الاجتماع الوزاري، يرأسها وزير خارجية الدولة التي انعقدت بها الدورة، وترفع تقاريرها إلى الاجتماع الوزاري.[1]
- **اجتماع كبار العاملين:** أنشئ بموجب قمة 1987 كجهاز مسؤول عن التعاون السياسي.
- **الاجتماع الاستشاري المشترك:** أنشئ بموجب التعديلات التي أجريت سنة 1987 ، يضم الأمين العام واجتماع كبار العاملين الاقتصاديين والمديرين العامين للرابطة.
- **أمانة الآسيان:** أنشئت سنة 1987، لتعزيز وتنفيذ السياسات والمشاريع والأنشطة مختلف أجهزة الرابطة، تقوم بأعمالها بواسطة أربعة مكاتب هي: مكتب الإفتاء، مكتب التعاون الاقتصادي، مكتب التعاون الوظيفي، مكتب التعاون وعلاقات الحوار.[2]

ثانيا: المضامين والديناميات التكاملية لرابطة دول جنوب شرق آسيا

شهدت رابطة دول جنوب شرق آسيا العديد من الحركيات التكاملية، حيث شمل التكامل عدة قطاعات، صناعية، تجارية، لوجيستية، فضلا عن التكامل في مجال

[1] محمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص384.

[2] **نفس المرجع**، ص349.

الاستثمارات..، كما ساهمت حركيات التعاون والتنسيق في إطار قمم الآسيان في إعطاء دفعة قوية للتجربة التكاملية لرابطة الآسيان.

1. ديناميات التكامل التجاري:

أ. الترتيبات التجارية التفضيلية:

بدأت هذه الترتيبات كاتفاقيات تجارية ثنائية الأطراف، حيث اتفقت كل من سنغافورة والفيليبين سنة 1976 و 1977 على تخفيض الرسوم الجمركية بينهما بنسبة 10 %، وانضمت إليهما . تايلاند 1 في 24 فيفري 1977 قرر وزراء الاقتصاد للدول الأعضاء، الاتفاق على ترتيبات تجارية تفضيلية بشأن سلع رئيسية في مقدمتها الأرز والنفط، وشملت أيضا المنتجات الصناعية للمشاريع المشتركة.[1]

ب. منطقة التجارة الحرة للأسيان AFTA:

بعد انتهاء السنوات الخمس لتطوير نظام الترتيبات التفضيلية، أعيد النظر فيه سنة 1992 خلال مؤتمر سنغافورة، وتم الاتفاق على إنشاء منطقة تجارة حرة AFTA هدفها الرئيس تعزيز وضع الرابطة كقاعدة إنتاجية تنافسية موجهة إلى خدمة السوق العالمية وذلك بتوسيع نطاق التجارة البينية وإتاحة إمكانية تعميق التخصص في الدول الأعضاء.

وتغطي الاتفاقية خمسة مجالات أساسية هي: الصناعة، الزراعة، الصيد البحري، المناجم، الخدمات، الصناعة الاستخراجية.

تمت المصادقة على الاتفاقية سنة 1992 من قبل خمس دول هي: برنواي، ماليزيا، سنغافورة الفلبين إندونيسيا، ودخلت حيز التنفيذ سنة 1993، ثم انضمت بقية الدول الأخرى.

[1] زين الدين حماشي، **المرجع السابق**، ص96.

كما حددت الاتفاقية القوانين المتعلقة بالمنشأ، حيث تعتبر السلعة ذات منشأ آسياني إذا كان مصدر على الأقل 40 % من مكوناتها من الدول الأعضاء.[1]

2. ديناميات التكامل الصناعي:

تم الاتفاق على الاعتماد على عدة برامج صناعية مشتركة، بهدف زيادة تنافسية الدول الأعضاء، والاستفادة من المزايا الناجمة عن عمليات الشراكة، ويمكن عرض أهم هذه البرامج فيما يلي:

أ. برنامج الآسيان للتكامل الصناعي AIC:

جاء بناء على اقتراح غرفة التجارة والصناعة لرابطة منتصف 1971، يركز على مشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم التي تنشط في السوق الإقليمية، وعلى توطين فروع صناعية جديدة في موقع أو اثنين داخل الإقليم، توزيع الأنشطة التكميلية لهذه الصناعات ما بين الدول الأعضاء، لتمكين هذه الأخيرة من اكتساب الخبرة في مجالات جديدة بدلا من الاكتفاء بالمجالات التي تملك فيها الدولة مزايا نسبية سابقة، كما تم إنشاء بنك صناعي مشترك برأسمال يبلغ 50 مليون دولار أمريكي لتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة.[2]

ب. برنامج المشروعات الصناعية الكبرى AIP:

في سنة 1977 تم تبني برنامج صناعي موحد يقوم هذا البرنامج على إستراتيجية المشاريع الكبرى، حيث ينص على إطلاق برنامج محوري ضخم في كل دولة عضو، فحصلت إندونيسيا وماليزيا على مصنع لليوريا وتحصلت تايلاند على مصنع للملح

---

[1] محمد محمود الإمام، **المرجع السابق**، ص350.

[2] زين الدين حماشي، **المرجع السابق**، ص100.

الصخري والصودا والخام، وتحصلت الفلبين على مصنع لاستغلال النحاس وتحصلت سنغافورة على مركب لقاطارات الديزل.

ت. برنامج المشروعات الصناعية المشتركة AIJV:

هو برنامج مشابه للبرنامج الأول ولكن هذا النوع موجه أساسا لخدمة القطاع الخاص، من خلال قيام الخواص بمشروعات مشتركة تعمل على المستوى الإقليمي، بالتنسيق مع غرفة التجارة والصناعة، لدراسة الفرص الاستثمارية وصياغة البرامج ومتابعة المشاريع على أساس منافع متبادلة للدول الأعضاء، بغرض توسيع عمليات الاستثمار، وزيادة الإنتاج الصناعي في الإقليم.[1]

3. ديناميات التكامل مجال الاستثمارات:

إدراكا منها بأهمية رأس المال الأجنبي في تحقيق التنمية الاقتصادية وتمويل المشاريع الصناعية المختلفة، سعت الدول الأعضاء إلى التنسيق المتبادل لتسهيل تدفق رؤوس الأموال ما بين الدول الأعضاء واستقطاب استثمارا ت أجنبية من خارج الدول الأعضاء، وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى المفاوضات التي أجرتها رابطة الآسيان مع الاتحاد الأوروبي بغية جذب الاستثمارات الأجنبية.[2]

4. ديناميات التكامل اللوجيستي:

تميزت مختلف مراحل العولمة بتطور وتحسن وسائل المواصلات سواء عن البحرية أو البرية، بالإضافة إلى مختلف وسائل الاتصالات، حيث تسمح هذه الوسائل بتكثيف الاتصال وتدفق التجارة وانتقال عوامل الإنتاج، مما يعني زيادة درجة الترابط ما بين الدول، وعليه هذه الأدوات لعبت دورا محوريا في مشروع التكامل في منطقة

---

[1] **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

[2] محمد محمود الإمام، **المرجع السابق**، ص351.

الآسيان، وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى التكامل في ميادين النقل البحري والجوي بالإضافة إلى النقل البري والمواصلات...الخ.[1]

5. أهم قمم رابط الآسيان:

لقد كان لقمم الآسيان دورا كبيرا في إعطاء دفعة قوية للتجربة التكاملية في منطقة جنوب شرق أسيا، ويمكن الإشارة إلى أهمم هذه القمم فيما يلي:

أ. قمة مانيلا 1999:

انعقدت القمة لزعماء دول الأسيان العشرة في العاصمة الفلبينية مانيلا في27/ 28 نوفمبر 1999 ، حيث شاركت كل من الصين واليابان وكوريا الجنوبية، وتوصلت إلى مجموعة من القرارات نذكر منها، تعزيز التعاون الاقتصادي من خلال العمل المشترك من أجل تحقيق التنمية في منطقة جنوب شرق آسيا، وكذا التعهد بمواصلة الإصلاحات الاقتصادية وتقويتها من أجل النمو، بالإضافة إلى التنسيق بين الدول الأعضاء في القضايا المالية والنقدية خاصة ذات الصلة بمخاطر إدارة الاقتصاد الكلي والعمل على دعم النظم المالية والمصرفية، علاوة على تعزيز وتقوية العلاقات بين دول الأسيان واليابان والصين وكوريا الجنوبية وتكثيف التعاون لمواجهة التحديات المشتركة.

كما أعلن زعماء دول الأسيان تعهدهم بالتعاون الوثيق والمتعمق في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمن، وصولا لرؤية أشمل للأسيان عام 2020 حيث تصبح الأسيان سوق مشتركة بعملة واحدة كما وافقت القمة على التعجيل بإنشاء وحدة جمركية عام 2005 بدلا من عام 2010.[2]

---

[1] زين الدين حماشي، **المرجع السابق**، ص104.

[2] علي خالفي، عبد الوهاب رميدي، **المرجع السابق**، ص88.

جامعة أمحمد بوقرة-بومرداس
كلية الحقوق والعلوم السياسية
المجلس العلمي

ب. قمة لاوس 2004:

كانت هذه القمة في أواخر نوفمبر من عام 2004 في لاوس بحضور قادة دول الرابطة العشر إضافة إلى الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلاندا وهي الدول الراغبة في توثيق العلاقات مع التكتل الاقتصادي الآسيوي.

جامعة أمحمد بوقرة-بومرداس
كلية الحقوق والعلوم السياسية
المكتبة

فمن خلال هذه القمة، وقعت الصين اتفاقا يقضي بإقامة أكبر منطقة تجارة حرة في العالم بحلول عام 2010، كما تجدر الإشارة أن الأسيان يعد خامس أهم الشركاء التجاريين للصين بعد اليابان والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي وهونج كونج،

إضافة إلى هذا فقد توصلت دول الأسيان إلى اتفاق وقعته مع الهند يتعلق بالتعاون التجاري والثقافي والسياسي، وتأمل الهند في إقامة منطقة تجارة حرة معها من أجل جذب المزيد من الاستثمارات من دول الأسيان في قطاعات السياحة والزراعة مشروعات البنية التحتية، وهي على أتم استعداد بخفض تعريفاتها الجمركية لتحقيق مزيد من النمو في مبادلاتها التجارية وتعاونها الاقتصادي.

أما بالنسبة لليابان فقد وقعت عام 2003 خطة عمل مشتركة مع الأسيان وإقامة منطقة تجارة حرة بينها بحلول عام 2012، ويأتي السعي الياباني لإقامة تلك المنطقة محاولة منها لمواجهة النفوذ الصيني المتزايد في منطقة الأسيان، وتعد اليابان أهم شريك تجاري لدول الأسيان.

الملاحظ أيضا أن دول رابطة الأسيان لا تتوقف مفاوضاتها مع الهند واليابان والصين فحسب بل تمتد إلى كوريا الجنوبية وأستراليا وغيرها.[1]

---

[1] **نفس المرجع**، ص ص 89-90.

ثالثا: تقييم التجربة التكاملية لرابطة دول جنوب شرق آسيا

تشكل رابطة الآسيان أحد الأقطاب الوازنة والفاعلة في الاقتصاد العالمي، وتظهر مكانة وأهمية رابطة الآسيان ليس فقط في تنافسية هذا التكتل وإنما أيضا بالنظر إلى وزنه الديمغرافي ومساهمته في الناتج العالمي وفي التجارة الدولية.

فعلى صعيد الوزن الديمغرافي لرابطة الآسيان، فقد بلغ سكان تكتل الأسيان حوالي 560 مليون نسمة سنة 2006، على مساحة تبلغ 4.5 مليون كم^2، وعلى هذا يمكن اعتبار هذا التكتل سوق كبير واستراتيجي، خاصة إذا علمنا أنه يحتل موقع استراتيجي بالقرب من الطرق التجارية البحرية العالمية.[1]

أما على مستوى مساهمة رابطة الآسيان في الناتج العالمي: فقد لوحظ أن الناتج المحلي الإجمالي للتكتل انتقل من 600 مليار دولار سنة 1980 إلى 2 ترليون دولار سنة 2006 ، كما انتقلت حصته من الناتج العالمي من 3.2 % إلى 4.2 لهذه السنوات.

وعلى هذا، تعكس نسبة مساهمة التكتل في الناتج العالمي الوزن والمكانة التي تحتلها الرابط في الاقتصاد العالمي.

ومن جهة مساهمة رابطة الآسيان في التجارة الدولية: فقد تزايدت مساهمة تكتل الآسيان في التجارة العالمية، حيث انتقلت من 3.3 بالمائة سنة 1980 إلى 5.9 بالمائة سنة 2006، أي نمت حصته ب 78 % خلال الفترة 1980-2006. وعلى هذا فإن هذه المساهمة الفعالة للرابطة في التجارة الدولية تعكس المكانة التي يحتلها هذا التكتل في الاقتصاد العالمي.[2]

---

[1] **نفس المرجع**، ص 114.

[2] **نفس المرجع**، ص ص 116-117.

الحقيقة أن كل المؤشرات الاقتصادية تشير إلى أن رابطة الآسيان باتت تمثل واحدة من أهم التجارب الرائدة للإقليمية الجديدة ومن ضمن هذه المؤشرات ما يلي:

- النمو السريع في المنتجات الزراعية.
- ارتفاع معدلات نمو الإنتاجية.
- معدلات مرتفعة في نمو رأس المال المادي والبشري.
- ارتفاع نمو الصادرات من السلع المصنعة.
- انخفاض نسبة التفاوت في الدخول وانخفاض معدلات الفقر.
- زيادة نسبة المدخرات المحلية والاستثمارية.[1]

في ضوء ما سبق، يمكن القول، أن نجاح التجربة التكاملية للآسيان أدى إلى تنامي الدور الآسيوي في العلاقات الاقتصادية الدولية، وبالأخص منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي وانضمام الصين لها، واحتمالات ضم كل من اليابان وكوريا الجنوبية سيزيد من مصداقيته وقدرته المتزايدة على لعب دور متنامي في العلاقات لاقتصادية الدولية.

خلاصة:

تأسيسا على ما سبق، نخلص إلى القول أن رابطة الآسيان تعد إحدى النماذج الرائدة للإقليمية الجديدة، حيث أدى نجاح هذا التكتل إلى الاندماج الايجابي والفعال لدول الآسيان في الاقتصاد العالمي.

كما أثبتت تجربة الأسيان قدرة الدول الأعضاء على العمل الجماعي المنظم حيث بدأت التجربة بخمس دول ثم تضاعف العدد خلال عقدين من الزمن، وتطورت الطموحات من ترتيبات تفضيلية إلى ترتيبات وحدة تكاملية بين الدول الأعضاء من أجل

[1] علي خالفي، عبد الوهاب رميدي، **المرجع السابق**، ص85.

بناء اقتصاد متكامل قوي يرتكز أساسا على تشجيع الصادرات وزيادة التبادل التجاري بين دول المنطقة.

ومن جهة أخرى عكست هذه التجربة قدرة الدول الأعضاء على تجاوز الخلافات والنزاعات التي نشأت بين دول المنطقة، لتتمكن بذلك من بناء تجربة رائدة للدول النامية في مجال التكامل جنوب/جنوب، كما أن نجاح التجربة لم يقتصر فقط على الجانب الاقتصادي وإنما أيضا على الصعيد الأمن حيث نجحت دول الآسيان في بناء مركب أمن إقليمي جعل المنطقة يعمها السلام والاستقرار.

وفي الأخير، يمكن القول، أن كل المؤشرات الاقتصادية، توحي بأن رابطة الآسيان تشكل بحق أحد الأقطاب الوازنة على الصعيد الجيواقتصادي والقادرة على منافسة التكتلات الأخرى كالاتحاد الأوروبي والنافتا وغيرها، الأمر الذي عزز من مكانة ودور المنطقة في العلاقات الاقتصادية الدولية.

خاتمة:

تأسيسا على ما سبق، يمكن الخلوص إلى مجموعة من النتائج، ومن ذلك، أن التكامل هو "مفهوم خلافي" صعب التعريف، ولا يوجد إجماع بين الباحثين حول مدلوله، وهذا لا يرجع فقط إلى غياب الاتفاق حول مؤشرات التكامل، وإنما أيضا إلى تداخل هذا المفهوم مع مفاهيم أخرى مشابهة مثل، الاندماج، التعاون، الشراكة، التكتل...الخ.

كما أن التكامل ظاهرة مركبة ومعقدة، باعتبارها تنطوي على قدر كبير من التعدد من حيث أنماطها، أهدافها وشروطها، ضف إلى ذلك أنها تتخذ عدة مستويات داخلية، إقليمية، أو حتى عالمية، وهو ما تجلى في طروحات **دافيد ميتراني** و**إيمانويل كانط**..، بيد أن التكامل العالمي هو طرح مثالي صعب التحقيق في كنف نظام دولي مبني على السيادة.

إن النظريات التي حاولت تحليل وتفسير ظاهرة التكامل والاندماج هي في درجة كبيرة من التباين والاختلاف من حيث مضامينها وأطروحاتها الفكرية، وهذا التباين يرجع إلى اختلاف هذه النظريات في مستويات التحليل، المتغيرات، فواعل التكامل، نمط ومنهج التكامل..، ولكن بالرغم من هذه الاختلافات إلا أن هذه النظريات تلتقي وتتفق على أهمية التكامل في تحقيق الأمن والتنمية وبناء عالم خالي من الحروب والنزاعات.

وفي الأخير، نخلص إلى القول، أن نظريات التكامل والاندماج تحظى بأهمية بالغة في التنظير للعلاقات الدولية، وسيبقى الفكر التكاملي يحتل مكانة مرموقة في دراسة البعد التعاوني للعلاقات الدولية، وبخاصة أنه يقدم الأطر التفسيرية لظاهرة التكتلات الإقليمية التي تعد إحدى السمات الجوهرية التي تطبع النظام العالمي.

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية:

- **الكتب:**

1. أكرم عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي**،القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002.
2. الإمام محمد محمود، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
3. الجميلي صدام مرير، **الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي**، بيروت دار المنهل، 2009.
4. بوقارة حسين، **التكامل في العلاقات الدولية**، الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
5. بيالاسا بيلا، **نظرية التكامل الاقتصادي**، ترجمة: رشيد البراوي القاهرة: دار النهضة، 1964.
6. بيليس جون، سميث ستيف، **عولمة السياسة العالمية**، أبو ظبي: مركز الخليج للأبحاث (د.س. ن).
7. جاد عماد، **حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة**، (ط2)، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2010.
8. جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر: دار الخلدونية، 2001.
9. حافظ عبد الرحيم وآخرون، **السيادة والسلطة، الآفاق الوطنية والحدود العالمية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2005.

10. حتى ناصيف يوسف، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.

11. دورتي جيمس، بالستغراف روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي، بيروت: كاظمة للنشر و الترجمة والتوزيع، 1891.

12. عودة جهاد، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات**، مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.

13. عياد محمد سمير، **التكامل الدولي: دراسة في النظريات والتجارب**، الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.

14. فرج أنور محمد، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007.

15. مارتين غريفيتس، تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، أبوظبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

16. مصباح زايد عبيد الله، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة**، طرابلس: دار الرواد 2002.

17. مصباح عامر، **نظريات تحليل التكامل الدولي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

18. نافعة حسن، **الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

- **المقالات:**

1. إدريس محمد السعيد،" الإقليمية الجديدة و مستقبل النظم الإقليمية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 138 ، أكتوبر 1999 .

2. بن غربي ميلود، "تقييم نظريات التكامل الدولي من منظور إبستمولوجي"، **مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية**، المجلد 10، العدد02، 2022.

3. بن تومي رضوان، "الإتحاد الأوروبي: دراسة في مراحل تطور التجربة التكاملية الأوروبية"، **مجلة أكاديميا**، العدد 04، 2016.

4. طويل نسيمة، "التكامل الدولي: المفاهيم والنظريات"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، العدد 03، أكتوبر 2018.

5. علاوي محمد لحسن، "الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي"، **مجلة الباحث**، العدد 7، 2009.

6. عبد العزيز محمود، "آفاق التعاون والتكامل الاقتصادي تحت مظلة رابطة الآسيان"، **مجلة آفاق آسيوية**، العدد 08، 2021.

7. صباح رمضان ياسين، "مؤسسات الإتحاد الأوروبي واختصاصاته"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، العدد01، 2016.

- **المذكرات والرسائل الجامعية:**

1. تكسانة عمار، **التجربة التكاملية الأوروبية ومغزاها للتكامل العربي**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013.

2. حماشي زين الدين، **انعكاسات إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة رابطة دول جنوب شرق آسيا**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف: كلية العلوم الاقتصادية، 2011.

ثانيا: باللغة الانجليزية:

- **الكتب:**

1. Deutsch Karl, **Political community and the north Atlantic area- International organization in the light of historical experience** , Princeton: Princeton University Press, 1957.
2. Haas Ernest, **The Uniting of Europe: political, social, and economic forces 1950-1957**, Londres: Stanford University Press, 1960.
3. Keohane Robert and Joseph S. Nye, **Transnational Relations and World Politics**, Cambridge: Harvard University Press, 1972.
4. King Preston, **Federalism and Federation,** London: Croom Helm, 1982.
5. Krugman Panl, **The More Toward Free Trade Zones, Policy implication of trade and currency zones,** Studies of Federal Bank of Kamas City, 1991.
6. Lindberg Leon, **The Political Dynamics of European Economic Integration,** Stanford: Stanford University Press, 1960.
7. Mitrany David, **The Functional Theory of Politics**, London: Martin Robertson Edition, 1975.
8. Nye Joseph and Keohane Robert, **Power and Interdependence: World Politics in Transition,** Boston: Littl Brown 1977.
9. Riker William, **Federalism: origin, operation, significance**, USA: Little, Brown and Company, Boston and Toronto, 1964.

ثالثا: باللغة الفرنسية:

- **الكتب:**

1. Axelrod Robert, **Théorie du Comportement Coopératif**, Paris : Edition Odile Jacob, 1992.

2. Barrea Jean, **Théories des relations internationales,** Artel : Louvain-la-Neuve, 1994
3. Philippe Hugon, **Les économies en Développement à l'heure de la Régionalisation**, Paris : Karthala, 2003.
4. Roche Jean–Jacque, **Théories des Relations Internationales**, Paris : Montchrestien, 2006.
5. smouts Marie-claude, **Les Nouvelles Relations Internationales, Pratiques et Theories**, paris : presses de sciences po, 1998.
6. Zerka Jean Claude, **Relations Internationales**, Paris : Ellipses, 2006.

- **المقالات:**

1. Figuière C and L Guilhot, "Caractériser les processus régionaux, les apports d'une approche en termes de coordination," **Monde en Développement**, N. 135, (2006).
2. Hugon Philippe, "Intégrations Régionales : Normes et Institutions", **Région et Développement**, N.22, (2005).

جامعة أمحمد بوقرة-بومرداس
كلية الحقوق و العلوم السياسية
المجلس العلمي

فهرس المحتويات

مقدمة:.....4

المحاضرة الأولى: الإطار المفاهيمي للتكامل.....6

تمهيد:.....6

أولا: تأصيل مفهوم التكامل.....6

ثانيا: ثانيا: التكامل والمفاهيم الأخرى.....9

ثالثا: أهداف وشروط التكامل.....11

خلاصة:.....14

المحاضرة الثانية: أنماط ومستويات التكامل.....15

تمهيد:.....15

أولا: أنماط التكامل.....15

ثانيا: مستويات التكامل.....17

خلاصة:.....19

المحاضرة الثالثة: النظرية الفيدرالية والكونفيدرالية.....21

تمهيد:.....21

أولا: النظرية الكونفيدرالية.....21

ثانيا: النظرية الفيدرالية.....22

جامعة أمحمد بوقرة-بومرداس
كلية الحقوق و العلوم السياسية
المكتبة

ثالثا: الفرق بين الفيدرالية و الكونفيدرالية.....27

خلاصة:.....28

المحاضرة الربعة: النظرية الوظيفية والوظيفية الجديدة.....29

تمهيد:.....29

أولا: الوظيفية التقليدية.....29

ثانيا: الوظيفية الجديدة.....32

ثالثا: الفرق بين الوظيفية التقليدية والوظيفية الجديدة.....39

خلاصة:.....40

المحاضرة الخامسة: النظرية الاتصالية.....41

تمهيد:.....41

أولا: الاتصال والتكامل عند دويتش.....41

ثانيا: مجتمع الأمن الموحد.....42

ثالثا: مجتمع الأمن التعددي.....43

رابعا: نقد وتقييم النظرية الاتصالية.....44

خلاصة:.....45

المحاضرة السادسة: المقاربة المؤسساتية الجديدة والاعتماد المتبادل.....46

تمهيد:.....46

أولا: المقاربة المؤسساتية الجديدة.....46

ثانيا: مقاربة الاعتماد المتبادل.....49

خلاصة:.....52

المحاضرة السابعة: المقاربة ما بين الحكومية.....53

تمهيد:.....53

أولا: سياقات ومضامين المقاربة ما بين الحكومية.....53

ثانيا: تطور المقاربة ما بين الحكومية.....54

ثالثا: نقد وتقييم المقاربة ما بين الحكومية.....56

خلاصة:.....56

المحاضرة الثامنة: الإقليمية والإقليمية الجديدة.....57

تمهيد:.....57

أولا: سياقات وعوامل ظهور الإقليمية في العلاقات الدولية.....57

ثانيا: مفهوم الإقليمية.....58

ثالثا: الإقليمية الجديدة: مفهومها، دوافعها وأنماطها.....59

رابعا: الفرق بين الإقليمية التقليدية والإقليمية الجديدة.....63

خلاصة:.....64

المحاضرة التاسعة: الإقليمية والعولمة بين التكامل والتعارض.....65

تمهيد:.....65

أولا: مفهوم العولمة.....65

ثانيا: العولمة وزيادة التوجع نحو الإقليمية.....67

ثالثا: جدلية العلاقة بين الإقليمية والعولمة: تكامل أم تعارض؟.....68

خلاصة:.....69

المحاضرة العاشرة: التجارب الرائدة في الترتيبات التكاملية التقليدية:

الإتحاد الأوروبي نموذجا.....70

تمهيد:.....70

أولا: التعريف بالإتحاد الأوروبي.....70

ثانيا: ديناميات ومضامين التكامل الأوروبي.....75

ثالثا: تقييم التجربة الأوروبية في التكامل والاندماج.....77

خلاصة:.....79

المحاضرة الحادية عشر: التجارب الرائدة في الترتيبات التكاملية الجديدة

"الإقليمية الجديدة": رابطة دول جنوب شرق آسيا "الآسيان" نموذجا.....81

تمهيد:.....81

أولا: التعريف برابطة دول جنوب شرق آسيا.....82

ثانيا: المضامين والديناميات التكاملية لرابطة دول جنوب شرق آسيا.....85

ثالثا: تقييم التجربة التكاملية لرابطة دول جنوب شرق آسيا.....91

خلاصة:.....92

خاتمة.....94

قائمة المراجع.....95

فهرس المحتويات.....100